آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثامنة : العددان التاسع والعشرون والثلاثون - ربيع الأول ١٤٢١ هـ - تموز (يوليو) ٢٠٠٠ م

■ مصحف شريف كُتِب في منتصف القرن الثالث عشر الهجري

A copy of the Holy Quran written in the middle of the 13th century A.H.

تقييد على سورة الفاتحة

لابن زكري : محمد بن عبد الرحمن المغربي الفاسي
المتوفى عام ١١٤٤ هـ

تقديم وتحقيق
الدكتور/ عبد الله محمد النقراط
جامعة الفاتح
طرابلس - ليبيا

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد ، فمن خلال اطّلاعي على مخطوطات مؤسسة علال الفاسي بالرباط وجدت ضمن مخطوطاتها تقييداتٍ مهمّة للعلاّمة محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي ، ومن بينها هذا التقييد الذي بين أيدينا ، وهو تقييدٌ على سورة الفاتحة ، يجمع بين التفسير واللغة وعلم الكلام والتصوّف على عادة مؤلفه في تقييداته الأخرى التي اطلعت عليها وحقّقت بعضها[1]. ويعتمد في دراسته على الاستقصاء والتحليل ، متوسعًا فيما يعرضه من قضايا ، مستدلاً بالآيات القرآنية واللغة والأحاديث النبويّة على صحة ما يسوقه من قضايا في تفسير هذه السورة الكريمة.

غير أنّه ، كغيره من المفسّرين ، ينقل الأحاديث دون بيان درجتها من حيث الصحة والضعف ، فيستشهد بالصحيح وغيره.

وقد ضمن هذا التقييد القيّم تفسيرًا لسورة الفاتحة ، قلّما تجده مجتمعًا في كتب التفسير الأخرى.

وقد توسّع في تفسيرها توسعًا كبيرًا، مبيّنًا معانيها وآراء بعض العلماء في تفسيرها، معتمدًا على اللغويين والصوفيين كثيرًا، ذلك أنّ تعمّقه في اللغة جعله كثير الرجوع إليها، والإفادة منها، كما أنّ مذهبه الصوفيّ جعله أيضًا متأثّرًا بالسادة الصوفية في تفسير هذه السورة وغيرها.

وقد تعرّض من خلال تفسيره لهذه السورة لمسائل نحويّة وبلاغيّة وكلاميّة مهمّة يحتاج إليها المتخصّصون وغيرهم، مشيرًا إلى ما فيها من دقائق تتعلّق بمفرداتها ومعانيها. والجدير بالذكر في هذا المقام أنّ ابن زكري لا يسلّم بآراء من ينقل عنهم، بل يتدخّل أحيانًا بردّها ومناقشتها، وبيان وجهة نظره فيها، كما في قوله: «قلت وفيه عندي نظر، أما أولاً فلأنه لا بدّ للظرف من كون عام يتعلّق به...»[2].

«وأما جعل الذات العليَّة نفس المعنى ففي غاية البعد...»(٣).

«وأما قول الكشاف: فإنه ساغ جمعه لمعنى الوصفيّة، وهي الدلالة على معنى العلم، فمنقوضٌ في جلّ أنواعه...»(٤).

«وأنّا لا نسلّم دلالة لفظ عالمٍ بالفتح على معنى العلم...»(٥).

«مبني على ضعيف، وقد تكلّم الناس فيها بكلامٍ ظهر لي الآن أنه غير محرّر، وخفت تفلت تحرير القول فيها فأردت إيداعه هنا»(٦).

ذلك مما يدل على كثرة اطّلاعه وفهمه العميق لمسائل التفسير، واللغة، وغيرهما.

لهذه الأسباب وغيرها، أدركت أهمية هذا التقييد، فعزمت على تحقيقه وإظهاره لعالم النور، حتى تتمّ الإفادة منه؛ لاشتماله على تخريجاتٍ دقيقة، وفوائدَ عظيمة، قلّما تجدها مجتمعة عند المفسرين واللغويين، وبخاصّة أنّ هذا التقييد، فيما وصل إليه علمي، لم يسبق لأحدٍ تحقيقه ونشره.

وقد قصدت من ذلك أيضًا إدخاله للمكتبة العربية التي هي في حاجةٍ إلى مثل هذا التقييد وغيره من كتب التراث الإسلامي الجامعة لكثيرٍ من العلوم.

ومن ثمّ نستطيع القول: إنّ هذا التقييد وغيره مما اطّلعت عليه من مؤلفات هذا العالم المتضلّع في كثيرٍ من العلوم تحتاج إلى التحقيق والنشر للإفادة منها.

لذا رأيتُ أن أحقّقَ هذا التقييد القيّم دون الترجمة لصاحبه، مكتفيًا في ذلك بترجمتي له، عند تحقيقي لسورة الإخلاص، التي نشرت بمجلة كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، وآياتٍ من سورة الكهف، التي نشرت بمجلة المناهل، بالمغرب. بيدَ أنّني أذكر اسمه بإيجاز، وبعض المخطوطات التي عثرت عليها بعد نشري للتقييدين السابقين.

المؤلف

هو الإمام العالم العلاّمة الهمام، المشارك المحقّق، الصوفي، الحجّة الضابط، الولي الصالح، محمد بن عبد الرحمن بن زكري، أبو عبدالله، المغربي، الفاسي المولد والنشأة والوفاة، محدّث مسند، فقيه مالكي، من علماء القرن الثاني عشر(٧)، لم تذكر المصادر التي بين أيدينا تاريخ ميلاده.

وأمّا وفاته، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت له على أنه توفي عام ١١٤٤هـ، وذكر الكتّاني أنه توفي – رحمه الله – ليلة الأربعاء... ثامن عشر من شهر صفر الخير سنة أربع وأربعين ومائة وألف.

ونقل عن النشر أنه دفن في دار برحا بأقصى درب الطويل تجاور روضة سيدي عزيز، بينه وبين سيدي محمد ميّارة، واتخذها الناس مقبرةً لدفن الأموات(٨).

آثاره العلمية التي لم تتمّ الإشارة إليها في السابق

بيّنت آثاره العلمية فيما سبق لي من دراسة عن ابن زكري وتقييديه اللذين حققتهما، غير أنه فاتتني الإشارة إلى بعض المخطوطات المحفوظة بالخزانة الحسنية، التي رتبت في فهرس بطاقات هذه الخزانة قسم (التصوّف)، وهذا الفهرس لم يطبع بعد.

وإن كنت قد أشرت إلى هذه الآثار ومكان وجودها في الخزائن الأخرى في دراستي السابقة، وفيما يلي بعض هذه الآثار التي لم نشر إليها:

١ – استشكالات على سورة الفاتحة لعمر بن عبد السلام لوكس، والإجابة لابن زكري، مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم ٨٥٨ ضمن مجموع، ص ١١١ وما بعدها(٩).

٢ – تقييد على حكم ابن عطاء الله، محفوظ بالخزانة الحسنية تحت رقم ٢١٨٧.

٣ – شرح الحكم العطائية، محفوظ بالخزانة الحسنية تحت رقم ١١٩٧٥، ونسخة ثانية تحت رقم ١١٠٢، ونسخة ثالثة تحت رقم ١٩٣٩.

٤ – شرح النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية لزروق، محفوظ بالخزانة الحسنية تحت الأرقام الآتية: ١١٥٥٥، ٦٣٥٧، ٦٧٧١، ٧٣٣٥، ٧٣٤٤، ٢٢٠٠، ٢٦٠٩، ٥٠٤١/١، ٥٠٤٢/١١، ٥٠٤٤.

٥ – له تفسير على قوله تعالى: ﴿**الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب**﴾ لم نهتد إليه، وهو ما أشار إليه في هذا التقييد بقوله: «وأشرنا فيما لنا من التفسير عند قوله تعالى: ﴿**الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب**﴾ إنها خبرية إنشائية دفعة واحدة»(١٠).

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا التقييد على أربع نسخٍ مخطوطة، الأولى محفوظة بمؤسسة علال الفاسي بالرباط، تحت رقم ع ١٩٤ ضمن مجموع من ص ٥٩ – ١٠١ عدد صفحاتها ٤٢، مقياسها ١٧×٢٢سم مسطرتها ١٧ سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد ١٧ كلمة، خطها مغربي جميل(١١) وقد جعلتها أصلاً.

وأمّا النسخة الثانية فهي محفوظة بالخزانة نفسها تحت رقم ١٩٠، ضمن مجموع من ص ٣٤٠ إلى ص ٣٥٨ عدد صفحاتها ١٨ مقياسها ٢٢×١٢،٥سم، مسطرتها ٢٤ سطرًا، عدد الكلمات في السطر الواحد من ١٢ – ١٤ كلمة، خطها مغربي لا بأس به(١٢) وقد قابلتها مع الأصل، ورمزت لها بالحرف (ب).

وأما النسخة الثالثة فهي محفوظة في الخزانة الحسنية تحت رقم ٨٥٨ ضمن مجموع، من ورقة ١٠٢ ب إلى ١١١ بخطّ مغربيّ دقيق مليح، بمدادٍ أسود وأحمر وأخضر، تسفير مغربي بالجلد، وقع الفراغ من كتابتها في ١٢ جمادى الأولى عام ١٢٦٠هـ، مقياسها ٢٢×١٧سم مسطرتها ١٧ سطرًا، عدد الكلمات في كلّ سطر تتراوح ما بين ٩ – ١٢ كلمة(١٣) وقابلتها مع الأصل ورمزت لها بالحرف (ح١).

وأما النسخة الرابعة فهي محفوظة أيضًا في الخزانة الحسنية تحت رقم ١٣٢٥ ١/ز. تتضمن هذه النسخة تفسير الفاتحة وسورة الإخلاص، وتفسير آيات من سورة الكهف، وهي بخطٍّ مغربيّ وسط، بمدادٍ أسود وأحمر وأزرق، ضمن مجموع، من الورقة ا ب إلى ٢٩أ، ٢٩ق، مقياسها ٢٢،٦ × ١٨ سم، مسطرتها ٢١ سطرًا(١٤) وقابلتها مع الأصل ورمزت لها بالحرف (ح٢).

والجدير بالإشارة إليه في هذا المقام أنني أحيانًا أصحّح المتن من النسخ الأخرى المعتمدة في التحقيق، وأكمل في المتن أيضًا ما انفردت به بعض النسخ، ولم يرد في النسخة الأم.

وقد حاولت قدر المستطاع إخراج النص سليمًا صحيحًا كما أراده مؤلفه، فلم أبخل بجهدٍ في هذا السبيل، واضعًا نصب عيني ما تطلبه إعادة النص إلى وضعه الأول من دقّةٍ وأمانة وحيطة وحذر. وفيما يأتي النصّ المحقّق:

تقييد على سورة الفاتحة لسيدي محمد بن عبد الرحمن بن زكري المتوفى عام ١١٤٤هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم و(١٥) صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، هذا تقييدٌ على سورة الفاتحة – جعله الله بمنّه للتعلّق(١٦) بكتابه فاتحة – قوله تعالى: **بسم الله الرحمن الرحيم**:

أكثر الناس الكلام فيها وأفردوها بالتأليف، غير أنّ في تحقيق إنشائيتها وخبريتها(١٧) خفاءً ولبسًا وإشكالا(١٨)، أودعناه شرح النصيحة(١٩)، فانظره إن شئت.

﴿الحمد لله﴾(٢٠): يقول أرباب الشروح(٢١): ابتدأ المشروح بها، اقتداءً بكتاب الله، ولم يبيّنوا لماذا(٢٢) ابتدأ(٢٣) بها كتاب الله – تعالى – ويظهر في توجيه ذلك أن الحامد بها مصرّح بأنّ الله – تعالى – هو المحمود بكل حمد، وفي ضمن ذلك الاعتراف بأنّ كلّ إحسانٍ وكمالٍ له، ولا نهاية لإحسانه ولا لكماله(٢٤)، فكأنّه قد وصفه بكلّ صفةٍ يعلمها، وبكل ما يليق به مما لا يعلمه، ولا تساويها في هذا جملة أخرى، ومن هنا – والله أعلم – يظهر قول(٢٥) سيدنا علي كرّم الله وجهه: «لو شئت أن أضع على الفاتحة وقر سبعين بعيرًا لفعلت».

ووجهٌ آخر(٢٦) يأتي بيانه، وبهذا يظهر ما بين هذه الجملة وغيرها من صيغ الحمد من التفاوت، ومنها نحمدك اللهمّ؛ أي نصفك بجميل صفاتك، وكلّ منها جميل، فإنّ المتكلم بها حمد الله بجميع صفاته ونسب له هذا الحمد فقط، والمتكلم بهذه الجملة حمد الله بأنّ كلّ حمدٍ له، ونسب له هذا الحمد بطريق القصر، ونسب له كلّ حمدٍ حيث حمده بأنّ كلّ حمد له، وبه يعلم ما في قول المحلي(٢٧): عدل السبكي(٢٨) عن الحمد لله إلى نحمدك اللهم؛ لأنه ثناءٌ بجميع الصفات برعاية الأبلغية، وقد أجاد الكمال بن أبي الشريف(٢٩) في اعتراضه عليه، فإن معنى الجملة الإسمية كل حمد؛ أي كل ثناء بجمالٍ مستحقّ لله أو مختصّ به. أما إنْ جُعلت اللام للاستغراق فواضح، وأما إن جُعلت للجنس فلثبوته في ضمن كلّ فرد، فلو ثبت فرد لغيره لثبت له الجنس، وثبوت كل ثناء بجميلٍ له يستلزم ثبوت الجميل؛ إذ الثناء بثبوته حقيقة فرع ثبوته كذلك، وثبوته تخييلاً فرع ثبوته كذلك، على أن توجيهه يقتضي أنّ الافتتاح بغير ما افتتح به كتاب الله أبلغ، وهو منافٍ للأدب مع الكتاب العزيز أ هـ.

وانتصر العبادي(٣٠) للمحلي بأنّ المراد بالجميل ما يستحسن، ولو في زعم الحامد أو المحمود(٣١)؛ فيندرج فيه كونه مستحقًّا للحمد، وكونه موصوفًا بالجميل ونفس الصفة الحقيقية، كالعلم والمجموع المركب من الثلاثة، أو اثنين منها، فهذه سبعة أقسام. ونحمدك؛ أي نصفُك بالجميل شامل لها برعاية الأبلغية، بخلاف الحمد لله، فإنّ منطوقه ليس إلاّ الوصف بكونه مستحقًّا للحمد، ويدل بالالتزام على الاتصاف [بالجميل](٣٢). وأما بقية الأقسام فلا يدلّ عليها ولو التزامًا؛ لإمكان تحقّق وصفه بكونه مستحقًّا للجميل مع انتفاء نفس وصفه؛ إذ لا يلزم عن استحقاق الشيء حصولُه، وإذا انتفت استفادة نفس الوصف به لم تستفد(٣٣) المجموع المركب منه ومن غيره، فتفوت أربعة أقسام.

وأجاب عمّا بحث(٣٤) به في مقتضى التوجيه: بأنه أتى(٣٥) محذور(٣٦) في الحكم، بأبلغيّة غير ما افتتح به الكتاب العزيز، بمعنى أنه أزيد معنى مما ابتدئ به(٣٧)؛ إذ كان مقام افتتاحه لا يقتضي ذلك الأزيد(٣٨)، أو في الحكم بكون غير ما افتتح به أتم بلاغة في مقامه مما افتتح به بالنسبة لذلك المقام. وكم في غير الكتاب من أشياء هي أزيد معنى في مقامها من نظيرها الواقع في الكتاب، وإن كان هو باعتبار مقامه أتمّ بلاغةً من غيره باعتبار مقامه، ألا ترى أنه قد يؤتى في الكتاب في مقام إنكارٍ يقتضي تأكيدين بجملةٍ مشتملة عليها مع أنّ ذات(٣٩) العشر أبلغ باعتبار مقامها، هذا خلاصة كلامه، وشنع على الكمال في بحثه السابق على عادته.

قُلتُ: وفيه عندي نظر، أما **أولاً**: فلأنه لا بدّ للظرف من كونٍ عام يتعلّق به، وهو مفيدٌ لحصول الحمد الذي هو نفس الوصف بالجميل، واللام دلّت على أنّ ذلك الحصول بالاستحقاق، ولو كان المتعلق يقدر من معنى الجار، كما توهّم، لَقُدِّر(٤٠) في: زيد في الدار مضروب، وفي بسم الله ابتداء؛ أي مصاحب أو مستعانٌ عليه، ومع كلٍّ حرفٍ باعتبار معناه، ولا يخفى بطلانه. وقول الكمال في معنى الحمد لله: الحمد مختصٌّ أو مستحقٌّ إنما هو بيانٌ

لمعنى الحرف وإيضاح له، ولو كان الحرف قرينة الخصوص لم يقع في كلامهم تعلّق بعامّ أصلاً للزوم القرينة، وإذا بطل تقدير المتعلق من خصوص مادة الاستحقاق فلا معنى لقوله: لا يلزم من استحقاق الشيء حصوله؛ إذ المتعلق مقدّر من مادة الحصول، والاستحقاقُ أمرٌ زائدٌ عليه مأخوذٌ من اللام(٤١). على أنّ ما قاله لا يأتي أصلاً عند جعل اللام للاختصاص.

وأما(٤٢) **ثانيًا**: فلأنّ منطوق الحمد لله، إذا كان هو الوصف باستحقاق الحمد؛ أي الوصف بالجميل، والجميل مرادٌ به(٤٣) ما ذكره، شمل الجميل الأقسام السبعة قطعًا.

والحامد هو، وإن لم يأتِ إلاّ بصفةٍ واحدة، وهي استحقاق تلك الأقسام، فقد علمت أن الثناء باستحقاقها فرع ثبوتها.

وقوله: لا يلزم من استحقاق الشيء حصوله ممنوعٌ في هذا المقام الذي نسب فيه استحقاق الثناء بالجميل لله – تعالى – فمن التعبير بالمكتوبة الدالّة على الذات(٤٤) الواجب الوجود، الخالق للعوالم، يفهم الحصول.

وأمّا **ثالثًا**: فلأنّ مقام الابتداء في الكتاب العزيز مقام تعظيم؛ إذ الحمد كما صرّح به غيرُ واحد(٤٥) وصف بالجميل على جهة التعظيم(٤٦) فيه أبلغ، فالمقام هُنا وفي ابتداء التأليف متّحد باعتبار هذا المقتضى، فجعلُ الجملة المبتدأ بها غير الكتاب العزيز من التأليف أبلغ منها في الكتاب باعتبار هذا المقتضى غفلة عما يلزم من سوء الأدب فتدبر.

فإن قلت: غاية ما يتحصّل(٤٧) من هذا أن الجملتين متساويتان، قلتُ: المتكلّم بِـ نحمدك اللهم وصفه بجميع كمالاته، لا بأنّ كل كمالٍ في الحقيقة له، والمتكلّم بهذه وصفَه بأن كلّ حمدٍ له، وذلك متضمن أن كلّ كمالٍ له، فافترقا وظهر التفاوت.

فإن قلت ندّعي أنّ معنى نحمدك: [نصفك](٤٨) بكلّ جميل، وعليها حامَ العبادي، فلا تفاوت. قلت: لا يتبادر إلى الذهن من(٤٩) نصفك بالجميل إلا إرادة الجميل المعروف المعين الذي(٥٠) نصبت عليه الأدلة، وقامت عليه البراهين، ولهذا أتى المحلي(٥١) بالإضافة التي للعهد.

فإن قلت لم قدّمت البسملة عليها، قلت: لما لم تكن بين الحادث والقديم مناسبةٌ أصلاً، وأريد تعليمه التعلق به يناسب(٥٢) أن يدل أولاً على التعلّق باسمه الدال عليه، ولهذا أقحم لفظ الاسم.

وأما قول اللقاني(٥٣) في توجيه الإقحام؛ لأن التعلّق إنما هو باسمه بطريق الحصر، فقد بيّنا ما عليه في شرح النصيحة(٥٤). ووجه ثان وهو الإشارة إلى أنّ التعلّق باسمه كافٍ في نيل المطالب وحصول المآرب، وإن ذلك لا يتوقف على ما فوقه. ولما كانت الجملة المذكورة متضمنةً لما ذكر كان معناها أوفر وأكثر من معنى كلمة التوحيد؛ فلهذا – والله أعلم – قال سيدنا رسول الله ﷺ فيما أخرجه النسائي(٥٥): (من قال: لا إله إلاّ الله كُتبت له عشرون حسنة). ومن هنا ذهب المحققون إلى أن (الحمد لله رب العالمين) أفضل من (لا إله إلاّ الله)، وها هنا سؤالان، **أحدهما**: أن مقتضى ما تقدّم أن يكون لمن قال: الحمد لله أضعاف ما لقائل لا إله إلاّ الله؛ لأنّ التوحيد بعض البعض من معنى الحمد لله، **وثانيهما**: أن مقتضى ما سبق ترتيب كثرة الثواب(٥٦) على مجرّد قول: الحمد لله لا عليه، بشرط زيادة ربّ العالمين، كما هو ظاهرُ الحديث.

والجواب: عن الأول أنّ الإجمال لا يقاوم التفصيل، وإنْ كان أشمل وأكثر، ولهذا قالوا فيمن قال اللهم – صلّ على سيّدنا محمد ألف مرة مثلا له ثواب أكثر ممن لم يأت بهذا العدد، ولا يكون له ثواب من أتى بجميع ذلك العدد تفصيلا.

ووجهٌ آخر وهو أن كلمة التوحيد تتضمن بوجهٍ ما جميع العقائد، كما بيّنه الشيخ(٥٧) السنوسي(٥٨)

- رحمه الله - لكن(٥٩) جملة الحمد أصرح في الشمول، فكان لها ذلك لذلك. وعن الثاني أنه لما فاتت جملة التوحيد جملة الحمد بالتصريح بصفة الوحدانيّة، وفاتت الثانية الأولى بالشمول، اعتبر في انفرادها عنها بزيادة الثواب مساواتها لها فيما صرحت به وانفرادها بشيءٍ آخر. وقد علمت مما مرَّ أن الاستغراق لأفراد الحمد في الجملة المذكورة حاصل مطابقة أو لزومًا، ومعنى ذلك أنّ كلّ حمدٍ سواء كان قديمًا أو حادثًا لله؛ أي هو المحمود به، ووجهه أن الحمد إمّا أن يكون في مقابلة نعمة، أو في مقابلة كمال غيرها. فالأول راجعٌ إليه؛ لأنّ النعمة إمّا منه بلا واسطة أو منه بها؛ إذ لا منعم على الحقيقة سواه، والعبد المحمود على جلب أو دفع ملجأ لذلك ومستعمل فيه أحبّ أم كره، ولو كشف عن حقيقة الحال لاستبان عجزه، وظهر ضعفه وفقره، وأنه ليس هو الجالب ولا الدافع، فتعلّق الحمد به(٦٠) باعتبار الصورة والمباشرة فقط. قال في الحِكَم(٦١): «من أكرمك فإنما أكرم فيك جميل ستره ﴿**قل لا أملك لنفسي نفعًا ولا ضرًا إلا ما شاء الله**﴾»(٦٢).

والثاني راجعٌ إليه أيضًا؛ لأنّ الكمال الباعث عليه، إن كان للحادث، فهو عارية عنده، ومسريه وواهبه هو الله - تعالى - فهو المحمود بكل حمد على الحقيقة؛ أي من المحامد المعتبرة(٦٣) شرعًا، ولا عبرة بحمد بعض الجهلة بعضًا بالمحرّمات.

ومن حقّق مبحث وحدانية الفعل اتضح له هذا المعنى، وأنه لا ينافي أن العبدَ فاعلٌ ومحمودٌ لغةً وشرعًا، هذا هو اللائق بالعبد أن يعتقده ويستحضره ولا يغفل عنه في مقام حمد الوسائط؛ إذ ليس ثَمّ إلا مننه ومواهبه ووجوده وفضله ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدًا، ولكن الله يزكّي من يشاء**﴾(٦٤)، ويرحم الله رابعة العدوية(٦٥) حيث تقول(٦٦):

أُحبّك حُبَّيْن حبّ الهوى
وحبًّا لأنك أهلٌ لذاك

فأمّا الذي هو حبّ الهوى
فشغلي بذكرك عمَّا سِوَاك

وأمّا الذي أنت أهلٌ له
فكشفك للحجب حتى أراك

فلا الحمد في ذا، ولا ذاك لي(٦٧)
ولكن لك الحمدُ في ذا وذاك(٦٨)

وأمّا ما ذكروه(٦٩) في التوجيه من أنّ الحمد إمّا قديمٌ أو حادث، فالقديم وصفه والحادث فعله، ففيه أنه ليس قصد المتكلّم بجملة الحمد الثناء على الله بأنه المحمود ببعض المحامد، والخالق لبعضها، وأنّ النسبة مختلفة، والاستغراق مختلف(٧٠) بالاعتبار، فإنّ تعسّفه غير خفيّ، والحاصل أن الخلق مظاهر كمالاته.

وفي كل شيءٍ له آية
تدلُّ على أنّه الواحد(٧١)

فلا محمود على الحقيقة سواه، نظيره ليقرب ما يقال لا مزورَ على الحقيقة سوى سيّدنا محمد(٧٢) ﷺ عند زيارة الأولياء(٧٣) والعلماء؛ لأنهم مظاهر تعيناته وجداول بحره، فينبغي لحامد الوسائط رعاية ذلك المعنى، كما ينبغي للزائر رعاية هذا - والله أعلم -.

فإن قلتَ ما بيّنوه من الاستغراق لا يصحُّ إلاّ مع التعبير بالكلام في تفسير الحمد، كما بيّنه الشيخ السنوسي - نفعنا الله به - ولا يصح مع التعبير باللسان، كما فعل كثير لعدم شمول التفسير [للقديم](٧٤)، فلا استغراق حينئذٍ، قلت: الاستغراق ليس(٧٥) في أفراد ماهيّة الحمد اللغوي، حتى يرد ما ذكر، كما أنه ليس في أفراد ماهيّة العرفي حتى يرد

عدم شمول ما هو في مقابلة الكمال، بل في أفراد مطلق الحمد الأعمّ من كلٍّ منهما، ثم يتخرّج من جعل (ال) للاستغراق إشكالٌ، وهو أنه شمل الاستغراق هذا الحمد نفسه؛ فإنه لم يكن له حصول، ولا يكون له بدون هذا اللفظ، فيلزم جعل نفس الشيء من متعلق ذلك الشيء، ويتوقف حصوله على نفسه، ويبطل أصل الاستغراق؛ لأن من جملة الأفراد هذا الحمد، وهو الاعتراف بأنّ كلّ حمدٍ له، فلا معنى للاستغراق بعد هذا(٧٦).

والحاصل أنّ ما دخل في المتعلّق الذي هو الفرد منه كلّه داخلٌ في هذا الفرد، وليس من قبيل قولنا كل خبرٍ يحتمل الصدق والكذب، مع أنّ هذا خبر، وقولنا الصدق محمود، مع أنّ هذا صدق؛ لأن الفرد المنشأ هنا حاصلٌ بالمتعلّق، فلا يندرج في ذلك المتعلّق(٧٧)؛ وإن لم يشمله انتقض به، قلت: نسبته له - تعالى - وكونه ثناءً عليه هو المقصود من إنشائه، وهو معنى قولنا في الناطق بهذه الجملة: إنه أثنى على الله بأن المحامد كلها له، نعم هو غير داخلٍ في عموم متعلّق الحمد، وعدم دخوله فيه لا يضرّ؛ لأن المقصود منه وهو أنه لله - تعالى - حاصلٌ بدون(٧٨) ذلك، ثم الحمد - كما ذكر بعض المحقّقين - على ثلاثة أقسام: حمد العامّة، وحمد الخاصّة، وحمد خاصّة الخاصّة، فالأول بساطه شهود النعم(٧٩) الدينية والدنيوية؛ لأنّ ذلك مبلغ علمهم، وأمثلته كثيرة، والثاني بساطه شهود وصف العظمة والجلال، نحو: ﴿**الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور**﴾(٨٠)، والثالث بساطه شهود وصف التنزيه والكمال، لما فيه من خالص التوحيد وكمال التنزيه نحو: ﴿**الحمد لله الذي لم يتخذ ولدًا**﴾(٨١)، فأهل المقام الأول وردوا حضرة الأفعال، فحجبهم شهود الفعل عن شهود الوصف، وأهل المقام الثاني وردوا حضرة الصفات، فحجبهم شهود الوصف عن الموصوف، وأهل المقام الثالث وردوا حضرة الأسماء، فلم تحجبهم عن المسمّى، فالأولون بين قبضٍ وبسط، والآخرون بين هيبةٍ وأنس، والمتوسطون بين جمالٍ وجلال، ثم قال: فإن قلت يرد على هذا قول الخليل - عليه الصلاة والسلام -: ﴿**الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحاق**﴾(٨٢)، وقول نوحٍ - عليه السلام -: ﴿**الحمد لله الذي نجّانا من القوم الظالمين**﴾(٨٣) ونحوهما، قلت ذلك منهم للتشريع ا هـ.

قلت: هذا عندي غير محتاج إليه؛ لأن الحمد على النعمة كالشكر عليها لا يلزم أن يكون فرح الحامد(٨٤) أو الشاكر(٨٥) بها، بل قد يكون فرحه بالمنعم، والمحذور عند أهل المعرفة الأول.

وأمّا الثاني: فهو الغاية في الشرف كما قال سيدي أبو عبدالله ابن عباد(٨٦) - نفعنا الله به - عند قول الحِكَم: «وفرح بالله(٨٧) ما شغله من النعم ظاهر متعتها، ولا باطن منّتِها»، وقال سيدنا الشيخ زروق(٨٨) - نفعنا الله به - عند شرح هذا النصّ: «فرحه بالله من حيث كمال ذاته وجلال صفاته وتقدّس أسمائه وجلال أفعاله، إن رأى نعمةً ذكر منّته، وإن رأى بليّة(٨٩) ذكر رحمته، وإن جرى عليه شيءٌ نظر إليه بلا علّة، فهو مشغولٌ به لا بغيره» ا هـ.

وقد حققنا في شرح النصيحة(٩٠): أن جملة الحمد لله إنشائية لا غير، وأشرنا فيما لنا من التفسير عند قوله تعالى: ﴿**الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب**﴾(٩١) أنها خبرية إنشائية دفعةً واحدة، ولا تنافي بينهما؛ لأن ما في القرآن تصحّ فيه إرادة المعنيين كبعض المقامات، وما في ابتداء التأليف عند تجرّد نعمة أو ذهاب نقمة لا يقصد به(٩٢) إلاّ إنشاء الثناء، فإن قلت: الإنشاء ما قارن معناه لفظه، والخبر ما لم يقارن، فهما متنافيان، فكيف يجتمعان؟ قلت: وقد بيّنّا في شرح النصيحة(٩٣): أن دلالة الجملة على إنشاء الحمد بالنقل عن معناها الأصلي، وهو الإخبار، فهذا من استعمال اللفظ في المنقول منه وإليه، كاستعمال المشترك في معنييه المتقابلين،

كالقرء والطهر للحيض، فلم يجتمع المتقابلان في محلّ واحد وإنما(٩٤) اجتمعا في الدلالة عليهما بشيءٍ [واحد](٩٥) ولا محذور(٩٦) فيه. فإن قلت: من الحامد هنا؟ إن قلت هو الله – تعالى – فحمده قديم، والإنشاء والإخبار عارضا النسبة الحادثة، فهما حادثان، وإن قلت غيره، والمعنى قولوا الحمد لله، لم تصرح الإنشائية؛ لأن نسبة(٩٧) الإنشائية مقصودة؛ ليحصل بها المنشأ، ونسبة المحكية غير مقصودة حتى قالوا: إنها مفرد(٩٨) في التحقيق؛ ولأن ضابط الحكاية تقدّم المحكي خارجًا أو ذهنًا على الحكاية، كقال زيد: قام عمرو واضرب عمرا(٩٩). وعلى كلّ حال(١٠٠) فما بعد أداة الحكاية خبر، وإن كان بصورة الطلب، قلت: أختار الأول، ولكن لا أقول: إنه حامد بهذه الجملة؛ إذ ليس معنى قولنا أخبر الله بكذا، وقال كذا، أنه تلفّظ بذلك، وإنما المعنى: أنّ ذلك من متعلقات كلامه القديم، فكلّ ما في الكتب المنزّلة متعلق كلامه، لا عينه، فالنسبة وعارضاها صفة متعلق كلامه لا صفة كلامه، فلا إشكال، أو الثاني، وأحل(١٠١) الإشكال بأنّ الإنشاء معنوي لازم؛ إذ كل متكلم بكلام وهو راضٍ بمضمونه مدعى له مسلم إياه، محكومٌ له بأن منشِئه معنى، ولذا يحكم لقارىء قصيدة البوصيري مثلاً بأنه منشىء مديحه ﷺ ، فإن قلت كيف يتعلق كونه تعالى حامدًا، مع أنّ من أركان الحمد الصيغة، وهي حادثة؟ قلت: الذي أختاره في مثل هذا ترك الخوض فيه، عاش من عرف قدره، ولم يتعدَّ طوره، فإن ألكنه محجوبٌ عنّا غاية ما يقال: ما يتحقّق به الحمد هو ما يدل عليه، ولا شكّ أن كلامه دالٌّ على معلوماته أزلاً وأبدًا، ولا سبيل إلى التعبير بالأركان؛ إذ لا ترتيب ولا أجزاء.

والتنوّع الذي ذكروه إلى الأمر والنهي والإخبار وغيرها إنما هو بحسب التعلقات الحادثة، وللشيخ عيسى الصفوي(١٠٢) في هذا المعنى كلام في رسالته، فانظره إن شئت.

ومن هنا يعرف الجواب عمّا ذكره(١٠٣) الشيخ يس (١٠٤) في حواشي الصغرى من أن قولهم: المحامد أربعة، حمدان قديمان وهما حمده – تعالى – لنفسه، وحمده لبعض عبيده مشكل في الثاني؛ لأن المحمود حادث والمركب من القديم والحادث حادث، لما علمت من أنّ التركيب مطلقٌ غير معقول؛ إذ الأجزاء لا بدّ من سبقيتها للمركب، فالصواب الإمساك عن الخوض في المسألة، والاعتراف بالعجز عن الإدراك، ثم هذا الأسلوب مفيدٌ للحصر(١٠٥)؛ لأنّ الحكم على جميع أفراد الحمد بأنها له مقتضى أن لا فرد منها لغيره، فإن قيل: لو كان هذا مكتفى به في ذلك لما احتاج سيّدنا أبو بكر(١٠٦) إلى يوم القيامة في تقديم المسند في ربنا ولك الحمد، قلت:

لما أدرك الركعة مع رسول الله ﷺ بعد الإشراف على الفوات شهد فضل الله ورحمته، فقال من بساط شهود وصف الجمال: الحمد لله(١٠٧)، فلما أخبره الله على لسان رسوله بأنه سامعٌ لقوله وحاضرٌ معه، ونتيجة(١٠٨) ذلك أنه معتنٍ به، ومعتبر لذكره له، لم تبقَ إلاّ الغيبة فيه والانتقال إلى التلذّذ بخطابه، فالحمد الأول منشؤه شهود الوصف، والثاني شهود الموصوف، فجيء في كلّ مقامٍ بما يناسبه، وقدّم في كلٍّ منهما ما انصرفت الأهميّة له، فليس التقديم في: «ربنا ولك الحمد» لإفادة الحصر، فافهم.

فائدة : المناسب للانتقال للتلذّذ بخطاب ربنا – جلَّ جلاله – أن تكون الواو في «ولك الحمد» عاطفة على جملة حمد مقدرة اعتبارًا بأصل قضية مشروعية القول، وجملة النداء معترضة. وصح عطف جملة الحمد على مثلها؛ لأن المقصود من هذا العطف التكثير المتلذّذ، فهو كالتلبية(١٠٩) في: «لبيك وسعديك»، فكأنه لمّا انتقل لذلك المقام، وأخذ بمجامع قلبه، جعل يقول: ولك الحمد، ولك الحمد، ولك الحمد، وهكذا، واكتفى عن ذلك بما هو كالعلم عليه فاستحضر هذا المعنى في صلاتك، نظير حسن.

كثر الاضطراب في معنى الله أكبر، والذي ظهر لي أنه التفضيل(١١٠)، والعبارة على تقديرٍ مضاف، وذلك أن المصلّي إذا أتقن شروط الصلاة، ثم استقبل وتوجّه، ووقف كالميّت بين يدي غاسله، رافضًا لأشغاله، آتيًا بما في طوقه من الخضوع بالركوع والسجود وغيرهما، ربما يتوهّم أو يتوهّم فيه أنه موفٍ حقّ الربوبيّة، فأُمر أن يكرّر قول الله أكبر، بمعنى حقّ الله أعظم من كلّ ما أتى به وأفعاله(١١١) من أنواع الخضوع، فذكّر نفسك هذا المعنى في صلاتك.

ثم يخرج مما ذكر من إفادة الحصر إشكال، وهو أن الحصر من عوارض الحكم الذي هو مظنة للخطأ فيه، فيؤتى به للردّ على معتقد الشركة أو العكس مثلاً، والإنشاء لا حكم فيه، فلا معنى لارتكاب الحصر في المعاني الإنشائية، ويوضحه أنه لا ينازع المنشىء أحدٌ في أنه أنشأ، وجوابه: أن الحصر في المحمود به لا في نفس الحمد، والمحمود به متضمّنٌ لنسبة خبرية، وهي أنه ثابتٌ للمحمود، فيصحّ فيها القصر، ثم ذكر هذه الجملة مع استحضار معناها منتج لمحبة – ربّنا جلّ جلاله –؛ لأن أسباب المحبة، وإن تكاثرت، راجعة إلى شيئين ليس إلاّ، وهما: الحسن والإحسان، وهذه الجملة مستغرقة لأفراد مسبّبها وحاصرة لها في مولانا – جلّ وعلا – فتكون مستغرقة لأفرادها وحاصرة لها فيه، باعتبار الوصف والفعل؛ لأنه إذا(١١٢) لم يكن محمود سواه لم يكن شيء من أسباب الحمد إلاّ له، فكأنّ الناطق بها يقول: الله عالم، الله قادر، الله سميع، الله بصير، إلى غير ذلك من الجمال المعنوي، فإن المحبة كما تترتّب على الحسن(١١٣) تترتب عليه، كمحبة: أبي بكر وعمر، لكمالاتهما المعنويّة، مع عدم مشاهدة هيئتهما الصوريّة، وكأنه أيضًا يقول: الله خالق حسن، الورد والنسرين(١١٤)، والجوهر والياقوت إلى غيرها(١١٥) من المستحسنات الصوريّة، وكأنه أيضًا يقول: اللهم منعم بالعقل، وحفظه في كل لحظة، وبالصبر وحفظه(١١٦)، بل بكل حركة كل ذرة(١١٧) من الجسم يحتاج إليها، وسكون كذلك(١١٨) في وقتهما، وبتهيُّىء المأكل(١١٩) والمشرب بعد خدمة من لا يُحصى من الخلائق فيهما إلى غير ذلك مما لا حصر له. فإذا اشتغل الناطق بها باستحضار هذه المعاني وتتبّعها أفاض ذلك على قلبه من محبة ربنا – فتبارك(١٢٠) وتعالى – ما لا يكيف، وإذا كانت منتجة لمحبته – تعالى – أفضت إلى التوكّل عليه، والتفويض له، والإقبال عليه، والتعلّق به، والانقطاع إليه، وتتبّع ما يرضيه، واجتناب غيره، إلى غير ذلك من مقامات اليقين وثمراتها(١٢١).

وبهذا أيضًا تظهر مزية هذه الجملة واختيار افتتاح الكتاب العزيز بها، ومنه أيضًا يعلم أنها أفضل من جملة الشكر؛ لأن الشكر لا بدّ أن يكون في مقابلة نعمة، فأسبابه أخصّ، فجملة الحمد أشمل وأفيد، وأيضًا فإن المحبة التي أنتجتها جملة الشكر هي الناشئة عن الإحسان، وجملة الحمد تشاركها في ذلك، وتنتج المحبة الناشئة عن شهود الكمال زيادة عليها، وهذه لو انفردت لكان منتجها أفضل، فكيف مع المشاركة؟ ومن هنا يتخرّج الجواب عن سؤال، وهو أن يقال لم اقتصر الأئمة جلّهم في تآليفهم على جملة الحمد، ومن ذكر معها جملة الشكر أخّرها.

قوله: ﴿**ربّ العالمين**﴾ هو وما بعده(١٢٢) أدلة لما اقتضته جملة الحمد من انفراده – تعالى – باستحقاق الحمد حاصله الاستدلال على ذلك بأن منه المبدأ وبه البقاء، وإليه المرجع، أشير بربّ العالمين إلى نعمة الإيجاد [وبالرحمن إلى نعمة الإمداد، وبملك يوم الدين إلى أنه – تعالى – المتولي لما فيه ذلك الإيجاد][١٢٣] والإمداد من فضل وعدل.

ثم هذا الاستدلال ليس أجنبيًّا من الجملة ولا خارجًا عنها، بل هو بعض ما استلزمه مضمونها، فمضمونها مصحوبٌ ببرهانه، ومقترنٌ ببيانه، فهو تفصيلٌ لبعض ما اقتضته الجملة، وإيقاظ لشيء مما تضمنته، وفتح لباب التدبّر في معناها ليهتدي به(١٢٤)

إلى غيره، ولو تتبّع ذلك لما انتهت السورة، واختير في البيان ذكر هذه الصفات الثلاث؛ لاقتضائها وجوب الانقطاع بالكليّة إليه، والتعويل في كلّ شيء عليه، حيث أفادت أن منه المبدأ إلخ.

ومن هنا يتضح وجه الالتفات في ﴿**إياك نعبد**﴾(١٢٥)؛ فإنّ كونه منه المبدأ إلخ، يوجب كمال الإقبال عليه، والتلذّذ بخطابه بما فيه غاية الخضوع له، وإليه يشير قول صاحب «الكشاف»(١٢٦) إنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات(١٢٧) تعلّق العلم بمعلومٍ عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة، فالتفت وخوطب(١٢٨) ذلك المعلوم المتميّز فقيل: إيّاك، يا من هذه صفته، نعبد؛ ليكون الخطاب أدلّ على أن العبادة له؛ لأجل ذلك التمييز(١٢٩) الذي لا تحق(١٣٠) العبادة إلاّ به؛ لأن المخاطب أدخل في التمييز وأعرق(١٣١) فيه، فكان تعليق العبادة به تعليقًا(١٣٢) بلفظ التمييز؛ ليشعر بالعلية. أ هـ(١٣٣).

فإن قيل: كلامه يوهم توقّف حصول التمييز الذي جعله علّة الخطاب على إجراء تلك الصفات، فتكون نعوت بيان، مع أنّ اسم الجلالة أعرف المعارف، وإنما يتبع بالنعت المادح، قلت: مراده أنّ التمييز الحاصل من العلم وإجراء الصفات مفيدٌ للعظمة، وهو معنى قوله: تعلّق العلم بمعلومٍ عظيم الشأن. فإن قلت لا يتركه قوله: على أنّ العبادة له، لأجل ذلك التمييز؛ إذ مراده التمييز من حيث العظمة، ولذلك أتى باسم الإشارة لا جنس التمييز؛ إذ لا يصح(١٣٤) علّة لذاته، قلت: والتمييز من حيث العظمة مستفادٌ من العلم، ولكن لإجراء الصفات عليه دخل فيه، من حيث التفصيل.

فإن قلت أتقول في (ربّ) أنه صفة مشبهة كنِمٍ، كما جوزه في «الكشاف»(١٣٥)، فتقع(١٣٦) في وصف أعرف المعارف بالنكرة؛ لأن إضافة الصفة المشبهة لفظيّة، أم تقول مصدر وصف به للمبالغة، كما جوزه فيه أيضًا، فتكون قد قست بغير قياس، فإن جعل الرجل نفس العدل في رجلٍ عدل معنى مقبول، وجعل الموصوف هنا نفس التربية(١٣٧) مستبعد مغسول، وانظر هل يسعك أن تقول في مقام المبالغة في(١٣٨) وصفه – تعالى بالعلم والقدرة – الله أعلم – أو قدوة، كيف تجره مستبشعًا على أنه لا معنى لقولنا هنا في مقام المبالغة؛ لأن علمه كسائر صفاته على غاية الكمال، لا يمكن فيها سوى ذلك، ولا تتفاوت بتفاوت المقامات. ولحصول(١٣٩) غاية الكمال فيها صحّ استعمال صيغ المبالغة فيها كقدير وغفور، ولكن ذلك هو نفس المعنى من غير زيادةٍ عليه، صحّ استعمال فاعل فيها كقادر وغفور(١٤٠)، نعم يخصّ بعض المقامات بالأول وبعضها بالثاني، لمقتض نحو: ﴿**إنه على رجعه لقادر**﴾(١٤١) بعد احتقار شأن الإنسان، وبيان ما هو أصله: ﴿**أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادرٍ على أن يخلق مثلهم**﴾(١٤٢)؛ إذ لا نسبة لخلقٍ مثلهم بخلق السموات والأرض، ونحو: ﴿**الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا**﴾ إلى ﴿**قدير**﴾(١٤٣) لعظم هذه الأمور، وقِس عليه نظائره. فإن أريد بالمبالغة عظم(١٤٤) المتعلق كما هنا، فلا حجر(١٤٥) في التعبير، لكن يؤتى معه بما يرفع إيهام إرادة غير المراد، ومن هذا التقدير يظهر صحة ما ذكروه(١٤٦) من أنّ الرحمن أبلغ من الرحيم.

أما جعل الذات العليّة نفس المعنى، ففي غاية البعد، ومما يفصح ببعده هنا صراحةً الصفات بعده(١٤٧)، أعني: ﴿**الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين**﴾(١٤٨)؛ إذ لا فرق بين وصفه بالربوبية والرحمة والملك، قلت: أختار الأول وأحلّ الإشكال بأنّ ﴿**ربّ العالمين**﴾ نكرة لفظًا، معرفة معنى؛ إذ لا يصلح بغير(١٤٩) مولانا – تعالى – كما قالوه في (عام أول)، وبه نقض ابن مالك(١٥٠) تعريفي النكرة والمعرفة. فإن قيل: هذا ذو اعتبارين، فلم غلبت فيه جانب المعنى؟ قلت: يدل عليه المقابل، وهو المعرفة لفظًا، النكرة(١٥١) معنى كالمعرّف(١٥٢) بأل الجنسية، فإنهم نعتوه بالجملة،

وإنما جوزوا مع ذلك كونها حالية لما بينه وبين النكرة من التفاوت، ولا ينتقض هذا بنحو شمس، فإنه ليس معرفة معنى لملاحظة الأجرام(١٥٣) التقديرية في وصفه، ولذلك كان كليًّا، وعام أول جزئي.

وأما علم الجنس فإجراء المعرفة عليه هو معنى كونه معرفة لفظًا، وجمع عالَم هنا للتعظيم الملائم للمقام نحو: لقد ضجّت الأرضون... البيت. والذي أختاره أنه جمعٌ شاذّ، قياسًا لا استعمالاً، وأما قول «الكشاف»(١٥٤): فإنه ساغ جمعه لمعنى الوصفية، وهي الدلالة على معنى العلم، فمنقوضٌ في جلّ أنواعه، كعالم النبات، ولعله يستظهر على هذا بجمل(١٥٥) التسبيح في: ﴿**وإنْ من شيءٍ إلاّ يسبّح بحمده**﴾(١٥٦) على التسبيح بلسان المقال، ويقول بإدراكها للربوبية والوحدانية. لكن يتوجّه عليه ما توجّه على صاحب النكت(١٥٧) وأنا لا نسلم(١٥٨) دلالة لفظ عالَم - بالفتح - على معنى العلم، وقول(١٥٩) صاحب النكت(١٦٠) في بيان معنى الوصف أنه علامة على وجود صانعه، بينت ما عليه في حاشية التوضيح(١٦١)، وهو(١٦٢) أنه لو كان هذا القدر كافيًا في صحة الجمع بقياس(١٦٣) لصحّ جمع الرجل في أنت الرجل(١٦٤) علمًا؛ لما فيه من معنى الكامل، والقمر والغصن والأسد(١٦٥) في نحو(١٦٦): زيد أسد، وقمر، وغصن، لما فيها من معنى شجاع ومضيء ومعتدل(١٦٧) وغير ذلك مما لا يحصى كثرة، وهو في غاية البعد.

وأما المصغر والمنسوب فإنما صحّ ذلك فيهما؛ لأن معنى الوصف ملازمٌ لهما في جميع استعمالاتهما، نعم يصح أن يكون ما في عالم من معنى الصفة مسهلاً لشروده. وفي هذا الوصف إشارةٌ إلى طريقتي المعرفة، أعني طريقة أهل الحجاب، وطريقة الشهود والاقتراب، إذا كان ﴿**رب العالمين**﴾ فهم آثار قدرته، وبالأثر يُستدل على المؤثر،

وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ إلخ(١٦٨).

وإذا كان رب العالمين فهو المظهر لهم بما أشرف عليهم من نور الوجود، بعد ظلمة العدم، فظهوره هو غاية الظهور، لا يحتاج إلى نصب دليل، وإلى الطريقة الأولى أشار صاحب الحِكَم(١٦٩) - نفعنا الله به - بقوله: «كيف يُتصوّر أن يحجبه شيء، وهو الذي ظهر بكل(١٧٠) شيء؟»، وإلى الثاني بقوله(١٧١): «كيف يتصور أن يحجبه شيء(١٧٢)، وهو الذي(١٧٣) أظهر كلّ شيء؟».

وفي هذا الوصف أيضًا إشارةٌ إلى الاستغناء به عن الخلق؛ لأن جميعهم مربوبٌ له، وهو ربّ الجميع، فهم مشتركون في هذا المعنى، لا تفاوت بينهم فيه، وهو(١٧٤) المسخّر ما شاء لنفع من شاء، بسلسلةٍ وضعها في عنقه لا يستطيع لها نزعًا، فكن له عبدًا تكن(١٧٥) لك الأكوان عبيدًا. قال صاحب الحكم(١٧٦): «أنت مع الأكوان ما لم تكن مع المكوّن، فإذا كنت مع المكوّن كانت الأكوان معك».

وفيه أيضًا دلالةٌ على حدوث العالم، وقدم صانعه - جلّ وعلا - وإنهما متباينان من كلّ وجه، وأنه - تعالى - هو الموجود الحقيقي، ووجود العالم عارية زائلة بمقتضى الأصل. سمع الجنيد(١٧٧) - رضي الله عنه - قائلاً يقول: «الحمد لله، فقال: كمّله يا أخي، فقال: وما قدر العالمين حتى يذكروا معه، فقال كمّله؛ فإنه إذا ذكر الحادث مع القديم تلاشى الحادث، وبقي القديم» أ هـ.

أي إذا ذكر الذاكر العوالم معه، واستحضر ما بينها من التفاوت، اضمحلت العوالم في نظره، وبقي القديم، ففي ذكرهم معه تنبيهٌ للتعلّق به، ورفضُ ما سواه.

وفي(١٧٨) الإضافة مع ما ذكر أيضًا تعظيمٌ لشأن المضاف، كما لا يخفى، وألزم معنى القهر والغلبة للمضاف إليه، وتشريفٌ لمن(١٧٩) يليق به ذلك من أفراده، فإنّ الإضافةَ أفادت أنهم عبيده، والعبودية ضربان: عبودية ملك وقهر، وهي عامّة: ﴿**إنْ كلُّ من**

في السموات والأرض إلاّ آتي الرحمن عبدا﴾(١٨٠)، وعبودية اختصاص وقرب، وهي خاصّة: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾(١٨١)؛ أي(١٨٢) إن تقل لهم امتثلوا ولم يتخلّفوا، وهذا خاصٌّ بالمخلصين(١٨٣). ففي هذا فتح لباب الاستغناء، والاقتدار(١٨٤)، والغنى، والقوّة بالله – تعالى – يقول قائلهم: وعزتك لرفعت قدمي حتى يكون كذا فيكون: (رُبَّ أشعث أغبر لو أقسم على الله لأبَرَّه)(١٨٥).

فينبغي للتالي(١٨٦) أن يستحضر هنا أنه عبدٌ له، سيّدٌ من شأنه كيت وكيت، ويفرح بذلك كلّ الفرح. رئي بعضهم وهو يقرأ ويرقص، فقيل له في ذلك، فقال: قلت في نفسي عبد من أنا، وكلام من أقرأ. وينبغي لمن زار وليًّا من الأولياء [أن يستحضر](١٨٧) عند زيارته هذا المعنى، وأنه عبد ملك الملوك، وبقدر(١٨٨) استحضاره تعظم تربيته في قلبه، وبحسب ذلك ينتفع به.

فإن قلت: إذا كانت الإضافة معطية هذه المعاني، فكيف جعلتها كما مرّ لفظية؟ قلت: معنى قولهم لفظية أنها لا تفيد تخصيصًا ولا تعريفًا، ولا يلزم من ذلك أن لا تفيد معنى غيرهما؛ إذ لا يلزم من انتفاء الأخصّ انتفاء الأعمّ، والمعنوية في مقابلتها؛ أي هي التي أفادت معنى مخصوصًا هو التعريف أو التخصيص لا مطلق المعنى، وهو(١٨٩) اصطلاحٌ خاصّ بأهله، وإلاّ فالإضافة مطلقًا تُرتكب لأغراض وفوائد كتعظيم شأن المضاف أو المضاف إليه، أو غيرهما من [غير](١٩٠) تفرقة بين لفظية وغيرها، تقول: خادم الخليفة حاضر وخديمي(١٩١) جاء، وبه يعلم ما في قول القزويني(١٩٢): «وبالإضافة لأنها أخصر طريق، أو تضمنها تعظيمًا..إلخ»، فإنه صريحٌ في أنّ تلك الفوائد إضافة(١٩٣) المعرفة، والجواب أنه إنما تنسب تلك المعاني للإضافة، إذا كانت محضة، وأما غيرها فالعمل السابق عليها يفيدها، وهذا هو الحقّ في الجواب عن أصل السؤال.

تنبيه: ما سبق من التمثيل بآية: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾(١٩٤) مبني على ضعيف، وقد تكلّم الناس فيها بكلامٍ ظهر لي الآن أنه غير محرّر، وخفت تفلت تحرير القول فيها، فأردت إيداعه هنا. قالوا(١٩٥): المضارع مجزومٌ في جواب الأمر، وقرّروا فيه المذاهب الثلاثة. المشهور أنه مجزومٌ بشرطٍ مقدّر من معنى الأمر، وقيل بنفس الطلب، ضمن معنى حرف الشرط، وقيل بنفس الطلب ناب عن الشرط، فالمعنى على الشرط على كلّ؛ أي إن لم تقل لهم يقيموا، واعترض بأنه لا لزوم بين الشرط والجزاء؛ لتحقّق(١٩٦) تخلّف كثير من المؤمنين عن(١٩٧) الامتثال، وأجاب بدر الدين ابن مالك بأنه على تقدير مضاف؛ أي يضم(١٩٨) أكثرهم. وأجاب غيره(١٩٩) بأنّ المراد بالعباد خصوص المخلصين، قال: ويؤخذ ذلك من الإضافة فإنها للتشريف، والمخلصون لا يتخلّف أحدٌ منهم. ومنهم من أجاب بأن الشرط لا يقتضي السببية التامّة؛ لجواز التوقّف على شيءٍ آخر، كإن توضأت صحّت صلاتك، قلت: يرد على الثاني أن الرسول مأمورٌ بتبليغ الأحكام لجميع المؤمنين، وهو المستفاد من عموم الموصول وصلته، ولو أُريدَ بالعباد من ذكر، كانت الإضافة مفيدة لذلك لكان الموصول مستدركًا؛ إذ هو من ذكر الأعمّ بعد الأخصّ، ويرد على الجميع أن «يقيموا» هو مقول القول، فهو مفعول الشرط المأخوذ من الأمر على المذاهب الثلاثة، وما كان مفعولاً وتتمة للشرط لا يصحّ كونه جزاءً له، نعم يصحّ ذلك في نحو: ﴿قل تعالوا أتل﴾(٢٠٠)؛ لأن الأمر وجزاءه مجموعهما هو المقول، وليس الجزاء تتمة للشرط المأخوذ من الطلب الثاني. فإن قيل(٢٠١): في جعل(٢٠٢) المقول محذوفًا(٢٠٣) والمذكور جزاء الأمر، قلت: من الواضح أنّ المرادَ أمر الرسولَ بأن يقول كيت وكيت، فالمقام لتعليمه ما يقول، وقد ذكر. وليس المقام لوعده بأنه إن قال: يقم أكثرهم أو مخلصوهم، نعم هذا مقصودٌ عرضي من جهة توقّف إقامتهم على قوله فقط،

فالمُتعيَّن أن الجزم في الآية بلام الأمر مقدّرة، وقد حكوه مذهبًا رابعًا مقابلاً للثلاثة وضعّفوه، بل قال أبو حيّان(٢٠٤): ليس بشيءٍ وضعه ظاهر من جهة عدم الاطّراد، وأما في الآية فالمصير له متعيّن – والله أعلم –. ويمثّل لعبودية الخصوصية حينئذٍ بنحو: ﴿**تبارك الذي نزّل الفُرقانَ على عبده ليكون**﴾(٢٠٥) الآية(٢٠٦) ويصح(٢٠٧) أن يمثّل لها بالآية، لكن لخصوصيّةٍ فيها ضعفت بالنسبة لما هنا(٢٠٨).

ثم أقول: إنما جمع عالم جمع سلامة؛ لأنّ إضافة اسمه – جلّ وعلا – إليه اكسبته(٢٠٩) شرفًا، فغلب عاقله وعومل الجميع معاملته، بل شرف الانتساب له – تعالى –(٢١٠) بأي وجه كان يعامل [وعومل](٢١١) لأجله المؤنث معاملة المذكر، وغير العاقل الصرف معاملة العاقل: كـ ﴿**أتينا**(٢١٢) **طائعين**﴾(٢١٣). فإن قيلَ: عوالم نصّ في الكثرة، وعالمون في القلّة، وهي غير ملائمة، قلت: محل كون جمع السلامة للقلّة إذا لم يضف لما يدل على الكثرة، ولم تدخل عليه ال الاستغراقية، فإن وجد أحدهما تعيّن حمله على الكثرة، فإن قلت نصّ أهل الأصول وغيرهم على أن ال إذا دخلت على الجمع أبطلت جمعيته، وصار المراد منه الجنس.

فكيف تفهم الكثرة منه(٢١٤) معها؟ قلت: معنى القاعدة المذكورة أن الجمعية ملغاة في جانب النسبة؛ إذ المعنى هنا ربّ كل عالم، لا رب الجماعة من حيث إنها جماعة، فليست الجمعية قيدًا في النسبة، وليس معناها أن المراد الجنس الصادق بالواحد وغيره، وقد بسطناه في بعض التقاييد(٢١٥). ولو سلم فالقاعدة مخصوصة بغير مقام الاستعظام، أما هو فالحمل على الكثرة فيه متعين [كقول حسان(٢١٦) رضي الله عنه:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن في الضحى(٢١٧)

وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وقد تخرج من هذا الجواب عن سؤال، وهو أن قولهم ال تبطل الجمعية مناقض](٢١٨) لقول النحاة: جمع السلامة للقلّة ما لم يضف(٢١٩) إلى ما يدل على الكثرة ويقترن بال الاستغراقية فينصرف للكثرة. ثم أقول في هذا الجمع إرشادٌ وتنبيه على باهر قدرته حيث أوجد هذه العوالم المكاثرة الخارجة عن الحصر، التي إن تأمّل المتأمّل في أجناسها فضلاً عن أنواعها، فضلاً عن أصنافها، فضلاً عن آحادها، لم يسعه لذلك عمره.

أخرج(٢٢٠) ابن جرير(٢٢١) وابن(٢٢٢) أبي حاتم(٢٢٣) عن أبي العالية في قوله: ﴿**ربّ العالمين**﴾ قال: الإنس عالم، والجنّ عالم، وما سوى(٢٢٤) ذلك ثمانية عشر ألف عالم من الملائكة، وللأرض(٢٢٥) أربع زوايا في كلّ زاويةٍ ثلاثة آلاف عالم(٢٢٤) وخمسمائة عالم خلقهم لعبادته. وأخرج(٢٢٦) أبو الشيخ(٢٢٧). وأبو نعيم(٢٢٨) في الحلية(٢٢٩) عن وهبٍ قال: (إن لله – عزّ وجلّ – ثمانية عشر ألف عالم، الدنيا منها عالم واحد)، وفيه أيضًا تنبيهٌ على عظيم حكمته، وإتقان صنعه، مما لو استقصي لم تسعه الدفاتر، ولم يحط به علم الأوائل والأواخر، الظفر مثلاً هو أخصّ(٢٣٠) الأعضاء، ولو عدمه الإنسان وكانت له حكّة لكان أعجز الخلق، وأضعفهم، ولم يقم أحدٌ منهم مقامه في حكّ بدنه، ولتأذّت(٢٣١) رؤوس أصابعه بملاقاة الأشياء الصلبة، ومباشرة الأشغال الشاقة، ويلتقط بها الدقيقة من بدنه وثيابه، كالشوكة، ويقتل بها دوابّ بدنه، وينقي بها أسنانه، إلى غير ذلك مما يطول تتبّعه.

ومما قيل في قوله: ﴿**وفي أنفسكم أفلا تبصرون**﴾(٢٣٢) هو أن تتفكّر فتعلم أنه(٢٣٣) زيّن العضو الذي لا يزال ظاهرًا على مجرى العادة من أعضائك، وهو وجهك، وستر الوخش(٢٣٤) منك، وفيه تقوية(٢٣٥) الآمال والرجاء بأن يديم معك هذه السنّة، فإنّ من ستر منك المسامي(٢٣٦) لحقيق(٢٣٧) بأن لا يفضحك على رؤوس الأشهاد يوم التناد.

وأفادت أيضًا هذه النسبة الإضافية أنه يتأكد على المؤمن أن لا يحتقر شيئًا من المخلوقات من حيث الخلق والصورة، قال بعضهم: كنت مع الشبلي(٢٣٨) ففتح له بمنديل(٢٣٩) حسن، فمرّ بكلبٍ ملقًى على الطريق، فقال لي: احمل ذلك الكلب الميّت فكفّنه في هذا المنديل(٢٤٠) وادفنه ومرة(٢٤١) قال: فجعلت الكلب في المنديل، وطرحته في موضع وغسلت المنديل(٢٤٢) وعدت إليه، فقال لي: فعلت ما أمرتك به، فقلت لا، فلم يقل شيئًا، فقلت أيها الشيخ أيش(٢٤٣) كان السبب فيما أمرتني به، قال: لما مررت بتلك الجيفة استقذرتها واستقبحتها، فنوديت(٢٤٤) في سري أليس قد خلقناه؟ فقلت: ما قلت.

وفي خبر مسند أن رسول الله ﷺ قال: (**رحم الله أخي نوحًا كان اسمه يشكر، ولكن لكثرة بكائه على خطيئته أوحى الله: يا نوح كم تنوح، فسمّي نوحًا**)(٢٤٥)، فقيل يا رسول الله، أيش(٢٤٦) كانت خطيئته، فقال ﷺ : (إنه مرّ بكلبٍ فقال في نفسه ما أقبحه! فأوحى الله إليه اخلق أنت أحسن من هذا)».

قوله: [**الرحمن الرحيم**](٢٤٧) الأصل في الصفات للشيء(٢٤٨) الواحد أن لا يعطف بعضها على بعض، كما هنا، وكما في قوله: ﴿**الملك القدّوس**﴾(٢٤٩) إلخ لاتحاد محلها. وإنما خولف ذلك في: ﴿**هو الأول والآخر، والظاهر والباطن**﴾(٢٥٠)؛ لأن كل اثنين منهما متقابلان بحسب أصل الوضع، فرفع توهم امتناع اجتماعها بالعطف، ولذلك عطفت الثامنة في: ﴿**ثيّبات وأبكارا**﴾(٢٥١)، وفي: ﴿**الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر**﴾(٢٥٢)؛ لأن مطلوب الأمر إيجاد، والنهي عدم، وخولف في: ﴿**غافر الذنب وقابل التوب**﴾(٢٥٣) إشارة إلى أنّ محل الأول غير محل الثاني؛ إذ المعنى أنه يغفر الذنوب لمن مات مصرًّا غير تائب – إن شاء الله – وأما من قبل توبته فمغفورٌ له بلا إشكال، خلافًا في الأول للفئة الباغية. ولا حاجة مع هذا لما طول به بعضهم، مما لا يقنع(٢٥٤).

فإن قلت: عُطف كلّ من الآخر والباطن على ما قبله لما ذكر بيّن، فلم عطف مجموع الأخريين على مجموع الأوليين؟ قلت: توهم الاستبعاد يقوى بتعدّد اجتماع التقابلات، فأكّد رفعه بالعطف الثاني، فالواو الأولى للتنصيص على اجتماع(٢٥٥) الأوليّة والآخريّة، [والثانية](٢٥٦) للتنصيص على اجتماع الظهور والبطون، [والثالثة](٢٥٧) للتصريح باجتماع اجتماعين بين متقابلين، ووجه الترتيب بين هاتين الصفتين وما قبلهما ما مرّت الإشارة له(٢٥٨) من أنّ نعمة الإيجاد سابقة على نعمة الإمداد.

فإن قلت: لم يعكس في الأدعية؟ فيقال: يا أرحم الراحمين يا ربّ العالمين قلت: لأن مطمح نظر الداعي حصول الرحمة له، أو لمن يدعو له، ثم بعد ذلك يستعطف بالتصريح بأنه ليس له سيّدٌ سواه – تعالى – لأنه من جملة العالمين الذين لا ربَّ لهم سوى الله – تعالى –.

ووجه الترتيب بينهما [أن الرحمن](٢٥٩) اسمٌ يقتضي وجود كلّ موجود؛ إذ الرحمة تستدعي الإيجاد لا إبقاء العدم، ولهذا اختير في قوله: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾(٢٦٠) بخلاف الرحيم، فإن الرحيمية خاصّة بالمؤمنين، كما أفصح به الشيخ زروق رضي الله عنه في بعض شرح الحِكَم، وحكاه ابن جزي(٢٦١)، وهو معنى قولهم: رحيم الآخرة، فعقب المسبب الذي هو إيجاد العوالم بسببه الذي هو الرحمانية، وألصق به لدفع توهّم الغرض؛ أي لا سبب(٢٦٢) لصنعه ولا لإيجاده(٢٦٣) إلاّ الرحمانيّة، لا جلب أنس، ولا دفع نقص، ولا خواطر وأغراض، فاقتضاء الرحمانية الإيجاد كاقتضاء الإرادة التخصيص، وهذا وجهٌ لطيفٌ بديع.

إن قلت: إذا كانت الرحيميّة خاصّة بالمؤمنين والرحمانيّة شاملة لهم ولغيرهم، كان ذكر الرحيم بعد الرحمن كذكر البعض بعد الكلّ، قلت: ذكره بعده اعتناءٌ بشأن المؤمنين، وتأكيد وتحقيق لرحمتهم.

وأما قول الكشّاف(٢٦٤). إن(٢٦٥) قلت لم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما دونه، والقياس هو الترقّي من الأدنى للأعلى؟(٢٦٦)، قلت: لما(٢٦٧) قال: الرحمن فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أردفه: الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دقّ منها وما لطف(٢٦٨) أ هـ. فمبني على أنّ أبلغيّة الرحمن باعتبار الكيفية، وفيه شيءٌ لما مرّ عن الشيخ زروق، وهو الذي يشهد له ما روي عن رسول الله ﷺ: (أنّ الرحمن في الدنيا والآخرة، والرحيم في الآخرة)(٢٦٩).

فإن قلت الظاهر لبادىء الرأي أن يقال: رحمانهم رحيمهم؛ أي العالمين؛ إذ كلّ من الصفات الثلاث مقتضٍ الانتساب إليهم؛ إذ الأولى لبيان نعمة إيجادهم، وما بعدها لبيان نعمة إمدادهم، فلم ارتكب ذلك في الأول وترك فيما بعدها؟ قلت: الأصل في صفات الفعل أن تُذكر مصحوبة بمتعلّقها كخالق السموات ورازق المخلوقات، ومعزّ من شاء، لتحقّق معنى انتسابها، وأنه ليس طريقة القيام إلاّ بعد تكرار(٢٧٠) ذكرها ومعرفة حقيقتها، نحو: ﴿**هو الله الخالق البارىء المصوّر**﴾(٢٧١) بخلاف صفة الذات(٢٧٢)، فإنها قائمة بها، فتذكر وحدها، ومع متعلقها إن كان لها، والأولى هنا صفة فعل لا يتصور فيها سوى ذلك، والرحمة يصحّ فيها ذلك، فتكون مجازًا عن التفضّل والإنعام، وأن تكون صفة ذات راجعة للإرادة. وعلى كلٍّ فهي من الصفة المتعلقة، والمعنى على الثاني مزيد الخير لهم، وهو أولى لعدم التجوز، فأشير بعدم ذكر المتعلق إليه، واقتصار الكشاف(٢٧٣) على ردّها لصفة الفعل حمله عليه اعتزاله؛ إذ المعتزلة ينفون الصفات الذاتية، وقد بيّن هذا ابن خليل السكوني(٢٧٤) في كتاب (التمييز لما(٢٧٥) أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز)، وفيه أيضًا فوات التنبيه على النكتة المذكورة، وأنتج هذا الوصف المشار به لنعمة(٢٧٦) الإمداد لزوم افتقارهم ودوام اضطرارهم إليه(٢٧٦) في جميع الحالات، وعموم اللحظات(٢٧٧)، كما قال القائل:

إني إليك مع الأنفاس(٢٧٨) محتاج
لو أنّ في مفرقي الإكليلُ والتاجُ

وأفاد أيضًا نفيَ الاستحقاق، وأنْ ليس هناك إلا محض الفضل والرحمة، وأفاد أيضًا انفراداته(٢٧٩) - تعالى - بالوجود الحقيقي؛ لأنّ وجود العالم عارية معطاة، وأمر مجعول لما أفاده: ﴿**ربّ العالمين**﴾ وغير(٢٨٠) مستقل، بل مدعّم بالمادة كما أفاده: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ فلا وجود لها من ذاتها، وهذا معنى حكم العارفين لها بالعدم في الحال، وهو معنى حديث: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)(٢٨١)، كما حقّقه أهل هذا الشأن. وقد أشار لهذه الأمور الثلاثة ولي الله - تعالى - سيدي أبو مدين(٢٨٢) (٢٨٣) في قوله: «الحقّ - تعالى - مستبد، والوجود مستمر، والمادة من عين الوجود؛ إذ لولا المادة لانهدَّ الوجود».

[قوله: ﴿**ملك(٢٨٤) يوم الدين**﴾](٢٨٥):

الملك عند أهل التحقيق هو القدرة على الإبداع والإنشاء، فتكون الأشياء كلها له، وعلى هذا فلا مالك على الحقيقة إلاّ الله، وإن كان العبد يوصف بأنه مالك حقيقة بشرعية، فذلك مجازٌ لغوي. وقول من قال: إنه القدرة على الإطلاق يلزم عليه أن يكون الغاصب مالكًا(٢٨٦) للمغصوب؛ لكونه قادرًا عليه. وقول من قال هو جواز التصرّف في الشيء على الإطلاق احترازًا من الولي والوصي والوكيل منقوض بأن المحجور مالك على الحقيقة مع عدم صحة تصرفه، هكذا ذكره القشيري(٢٨٧) رضي الله عنه.

ووجه الردّ الأخير أن ذلك القائل إذا أثبت الملك الرشيد حقيقة لزمه ﷺ مثله في المحجور، وإلاّ كان كنية غير مملوك لأحد، وأما الملك - بضم الميم - فهو كون الشخص ملكًا أي سيّدًا، ردّ أيضًا، وليس ذلك

أيضًا على الحقيقة إلاّ لله؛ لأنّ ما لغيره بتمليكه من فعله: ﴿**قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء**﴾(٢٨٨).

ويصحّ في الوصف هنا أن يكون من الأول والثاني، وقد قرئ بالوجهين مالك وملك، الأول من الأول، والثاني من الثاني، ورجّحت الثانية، وهي قراءة الجماعة بأن الملك أعظم من المالك؛ إذ قد يوصف كلّ أحدٍ بالملك(٢٨٩) لماله، وأما الملك فهو سيّد الناس، وبموافقة قوله: ﴿**وله الملك يوم ينفخ في الصور**﴾(٢٩٠)، وبأنها لا تقتضي حذفًا، والأخرى تقتضيه؛ لأن تقديرها مالك الأمر(٢٩١)، ومالك مجيء يوم الدين، ذكر هذه الثلاثة ابن جزّي(٢٩٢) رحمه الله تعالى.

وها هنا سؤال، وهو أنه إذا كان لا مالك ولا ملك على الحقيقة سواه – تعالى – فكيف قيد كونه مالك أو ملكًا بيوم الدين؟

وقد أوضح سيدي الشيخ أبو عبدالله ابن عباد(٢٩٣) رضي الله عنه ونفعنا به في بعض رسائله الكبرى، حيث قال في أثناء كلامه: «لا عبرة بظواهر الأشياء، وإنما العبرة بأسر المكنون، وليس ذلك إلاّ بظهور الحقّ وارتفاع غطائه وزوال استتاره وخفائه، فإذا تحقّق ذلك التجلي والظهور استولى على الأشياء الفناء والدثور، وانقشعت الظلمات بإشراق النور، فهناك [بين وأعين](٢٩٤) اليقين، ويحقّ الحقّ المبين، وعند ذلك تبطل دعوى المدّعين، كما يفهم العامّة بطلان ذلك في يوم الدين، حتى يكون الملك لله ربّ العالمين، وليقشعر من أيّ وقتٍ كان الملك سواه حتى يقع التقييد في قوله: ﴿**الملك يومئذٍ لله**﴾(٢٩٥) وقوله: ﴿**والأمر يومئذٍ لله**﴾(٢٩٦) لولا الدعاوي العريضة من القلوب المريضة». أهـ. المراد منه.

ومن هنا قالوا ينبغي لمن عرف أنه الملك أن يتنكب عن وصف الدعوى، ويتبرأ من الحول والقوة، ويسلّم الأمر لمالكه، ولا يقول لي ولا مني، وفي الحديث: (لا يقول أحدكم عبدي وأمتي، وليقل فتاي وفتاتي)(٢٩٧).

قال في الكشاف(٢٩٨): فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقية، فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنّما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فأمّا إذا قصد معنى الماضي، أو زمان مستمر كانت الإضافة حقيقية، وهذا هو المعنى في: ﴿**ملك يوم الدين**﴾ أهـ.

وتوبع عليه، وفيه عندي نظر، لما علمت من أنّ التقييد مرادٌ في الآية للنكتة المتقدمة، وإنما يكون الوصف للاستمرار عند الإطلاق من التقييد بالوقت، كمالك الخلق، فهو من اشتباه المقيّد بالمطلق، نعم مطلق ملك للأمور مستمر، لا الملك الذي لا دعوى معه، وبرعاية التقييد للنكتة المتقدمة [ندحض](٢٩٩) ما يقال: ملك للأمور في ذلك اليوم، يدل بالأخروية على ملكه لها في غيره، والصواب في الجواب عن الإشكال الذي ذكره ما مرّ في ﴿**رب العالمين**﴾.

قوله: ﴿**إياك نعبد وإياك نستعين**﴾(٣٠٠): إن قيل مقتضى الترتيب تقديم الاستعانة على الشيء على أن التلبّس به والشروع فيه، قلت يلزم عليه هنا تقديم الطلب على الأدب، وهو سوء أدب، فإنّ من تلبّس بخدمة الملك وشرع فيها بحسب وسعه، ثم طلب منه الإعانة عليها [أوقع في نفسه ممن يقول له](٣٠١) قبل ذلك التلبّس أعطني ما يُعينني على خدمتك، وأيضًا فإنّ من استحضر عند إجراء(٣٠٢) تلك الأوصاف العظام على الحقيق بالحمد غاية العظمة والجلال، لا يمكنه إلاّ أن يسارع بما يليق من غاية الخضوع والتذلّل، ثم يرى بعد ذلك أنه لا يستطيع التوفية بذلك الحقّ، بل لا يقدر على القيام بأصله(٣٠٣) إلاّ بإعانته – تعالى –؛ إذ الكلّ منه وبه وإليه، فإن قيل(٣٠٤): لم كرّر ذكر الضمير، وهلاّ اكتفى في إفادة تعليق الفعل الثاني به ورجوعه إليه بما يفيد تشريك العطف؟

قلت: لوجهين: أحدهما: أن قوله: ﴿**إيّاك نعبد**﴾ نتيجة(٣٠٥) إجراء(٣٠٦) تلك الأوصاف العظام على الحقيق(٣٠٧) بالحمد، كما سبق.

وقوله ﴿**وإياك نستعين**﴾ نتيجة: ﴿**إياك نعبد**﴾(٣٠٥) كما سبق محضٌ(٣٠٨) كلٌّ من الفعلين بمفعوله ليكون كلّ من الجملتين كلامًا تامًّا مشارًا به إلى معنى تامّ، ولو لم يكرّر لكان المتبادر أنهما نتيجة لشيءٍ واحد. وثانيهما(٣٠٩): أن ذلك أبلغ في إظهار الاعتماد على الله، وأقطع في إحضار التعلّق به والإقبال عليه، وأمدح. وإن(٣١٠) شئت بيانه فانظر قول من يخاطب(٣١١) الملك(٣١٢) بقوله: بك انتصر، وبك أحتمي، وبك أتعنى، وبك أنال مطالبي، [وقول من يخاطبه بقوله: بك أنتصر وأحتمي وأتعنى وأنال مطالبي](٣١٣) يظهر لك ما بينهما من التفاوت، والمتعاطفان خبران، قصد بهما إظهار الخضوع والفاقة، كما قصد بالخبر في: ﴿**إنّي وضعتها أنثى**﴾(٣١٤) إظهار التحسّر لا الإعلام.

وبهذا يجاب عن سؤالٍ آخر، وهو أن طلب العون على العبادة الذي أفاده: (نستعين) هو عين طلب الهداية للصراط المستقيم، فلم لم يغنِ عنه؟ وحاصل الجواب أن قوله: (نستعين) خبر قصد به إظهار الفاقة توطئة للتصريح بالطلب، فورد الطلب بعده في محلّه.

قوله: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾(٣١٥):

غير هنا وإن وقعت بين متضادين فكلّ منهما جنسٌ مبهم، وتضاد المفهومين لا يوجب تعين المصدوق، فإن اعتبر تعين الجنس في المضاف إليه، فليعتبر فيما قبل، وإن اعتبر إبهام المصدوق فكذلك تصبح فيها الوصفية بكلّ حالٍ خلافًا لمن خالف. نعم تتعيّن البدلية في ﴿**ربنا أخرجنا نعملْ صالحًا غير الذي كنا نعمل**﴾(٣١٦)؛ لأن الفساد الذي كانوا يعملونه كان معهودًا عندهم(٣١٧)، فهو معين، فإن قيل: ما فائدة نفي الضدّ بعد إثبات ضده؟ قلت: التنبيه على أنّ المراد الذين لا يلحقهم غضب، فالوصف للاستمرار.

قال مقيده – عفا الله عنه – ثم ظهر لي بعد مدّة أنّ في السورة إشارة إلى حالة سيّدنا محمد ﷺ وبيانًا(٣١٨) لعظيم أحمديته لله – تعالى – فإنّ من أسمائه أحمد، وهو في الأصل أفعل، وصف به تفضيلاً له في الحمد على الإطلاق؛ إذ هو أحمد الحامدين، بل الحامدون كلهم نوابه وخلفاؤه ومظاهر تعيناته؛ إذ هو الذي عرفهم الحمد، وأرشدهم إليه، وأوصل لهم العلم، بمنشأه من الكمالات، وأوصل لهم نفس منشأه من الآلاء والنعم لعموم وساطته، فهو إذًا المثني على الإطلاق، والحامد في جميع الأوقات والآفاق، فخصّ بإنزال سورة الحمد المفتتحة به عليه، لذلك ففي قوله: (**الحمد لله**) إجلاءٌ لأحمديته وإبداءٌ لعظيم معرفته، وإنه الحامد بأكمل المحامد المتلبس بالحمد العام لجميع(٣١٩) المحامد الذي لا يخرج عنه فردٌ من أفرادها ولا ينفلت(٣٢٠) منه جزء من جزئياتها بطريق الإجمال، وأما بطريق التفصيل فأشار لتعدّده بقوله: (**لا أحصي ثناءً عليك**)(٣٢١).

وأشير برب(٣٢٢). العالمين إلى حاله في الإقبال على الله والتعلّق به والانقطاع إليه، وقصر وجهته عليه، وعدم التفاته إلى السوي بالتصريح بأنه الربّ وغيره مربوب، حسبما اقتضاه قصر المحامد عليه، وتخصيصها به، فلا يحمد أحدٌ من العالمين إلاّ من حيث أمر سيّده بذلك، فيكون حامدًا له(٣٢٣).

وفي: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ إجلاءٌ للرحمة له والرحمة به(٣٢٤)؛ إذ ذاك على حسب الأحمدية لله وكمال خدمته، فيرحمه حتى يصير هو الرحمة يرحم به، ولكلٍّ كاملٍ في الحمد بحسب رتبته حظ(٣٢٥) من هذا المعنى، وهو معنى قوله في الحديث: (**في الأبدال بهم تمطرون، وبهم ترزقون**)(٣٢٦).

فوسط أسماء الرحمة بين العالمين، وملك يوم

الدين، كما أنه ﷺ رحمة للعالمين، وكمال رحمته يظهر(٣٢٧) في يوم الدين عند مالكه – تعالى –.

وهذه الأوصاف الجليلة تتميمٌ لإجلاء أحمديته ﷺ؛ إذ هي أفرادٌ كبيرة(٣٢٨) وجزئياتٌ عظيمة من الحمد، وجيء(٣٢٩) بها بطريق التفصيل إظهارًا لشيءٍ من عظمة حمده الذي حمد به، وإبداء لبعض البعض مما تضمنه، واستلذاذًا بتعديد الثناء، وتنزّها في أمواج بحره.

و﴿**إيّاك نعبد**﴾ حمد آخر وثناء بأنه المعبود على جهة الخطاب بعد المعرفة والتوغّل في التعلّق والإقبال، تنبيهًا على أنّ المناجاة والمساررة والمواجهة والمخاطبة إنما تليق من عارف متوجه مقبل منقطع، وخصّت بالالتفات إلى الخطاب أيضًا؛ لأنها أبلغ في الحمد من جميع ما مرّ؛ إذ الحمد لله، وإن كان له من العموم ما تقدّم بيانه؛ لأنه(٣٣٠) حمدٌ لفظيّ وإقرارٌ لسانيّ مع حضور قلبي.

و﴿**إيّاك نعبد**﴾ معناه لك(٣٣١) نخضع غاية الخضوع بألسنتنا لما سبق وغيره من التفاصيل التي لا حصر لها(٣٣٢)، وبقلوبنا وبجباهنا وآنافنا(٣٣٣) ورؤوسنا ووجوهنا، وأيدينا وأرجلنا، وبكلّ ذرة من ذراتنا(٣٣٤)، فهذا الحمد هو الذي يليق أن يخاطب به الملك القدوس – جلّ جلاله – فافهم.

ولمّا كان هذا لا طاقة للعبد بمعرفته واستحضاره فضلاً عن التلبّس والإتيان له وتحصيله، أتبعه بحمدٍ آخر وهو الثناء عليه – تعالى – بأنه المستعان به على ذلك، وهذا الحمد العظيم الذي تضمنه ﴿**إيّاك نعبد**﴾ هو الشكر التام، أعني صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمعٍ وغيره إلى ما خلق وأعطاه لأجله، فهو الصراط المستقيم، فلا نقول ال في الصراط جنسية، بل عهدية مشارًا بها لذلك الحمد(٣٣٥) المتقدم، أي حققنا به وثبتنا عليه، وكل سائلٍ يسأل بحسب حاله، فسيدنا وحبيبنا ومولانا محمدٌ(٣٣٦) ﷺ يقول: (اجعلني الجامع لأخلاق النبيين والمرسلين)(٣٣٧) استعانةً به – تعالى – على المقصود من قوله: ﴿**فبهداهم اقتده**﴾(٣٣٨). انتهى من خطّ مقيده – نفعنا الله به – بواسطة. ●

●●●

الحواشي

١ – حققت تقييدين منها، الأول: تقييدٌ على سورة الإخلاص، وقد نشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، العدد الثالث عشر، ١٩٩٦م، والثاني تقييدٌ على آياتٍ من سورة الكهف، وقد نشر أيضًا في مجلة المناهل، التي تصدرها وزارة الشؤون الثقافية بالمغرب، العدد ٥٣، السنة الواحدة والعشرون، شعبان ١٤١٧هـ = ديسمبر ١٩٩٦م.

٢ – المخطوط ع ١٩٤ ص ٤.

٣ – المصدر نفسه: ٢٣.

٤ – المصدر نفسه: ٢٤.

٥ – المصدر نفسه: ٢٤.

٦ – المصدر نفسه: ٢٨.

٧ – شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٣٥، وسلوة الأنفاس: ١٥٨/١، ونشر المثاني: ٣٣٨/٣، والأعلام للزركلي: ٦٩/٧، ومعجم المؤلفين: ١٤٠/١٠، وفهرس الخزانة الخديوية: ١٢١/٢، وفهرس الخزانة التيمورية: ١٤٧/٢، وفهرس دار الكتب المصرية: ١٧٥/٧، وإيضاح المكنون: ١٢٢/١، وفيه إشارة إلى أنّ وفاته كانت بمصر.

٨ – تنظر المصادر السابقة، وفي حاشية سلوة الأنفاس: ١٦١/١ أنه توفي في الثامن والعشرين من شهر صفر فليحرر.

٩ – ينظر فهرس الخزانة الحسنية: ٦/ ٢٥٨ – ٢٥٩.

١٠ – المخطوط: ع ١٩٤، ص ١٣.

١١ – ينظر الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: ١٥٥/٢.

١٢ – ينظر الفهرس الموجز: ٥٥/٢.

١٣ – ينظر فهرس الخزانة الحسنية: ٦/ ٢٥٨ – ٢٥٩.

١٤ – المصدر السابق نفسه: ٢٤٢.

١٥ – أضيف حرف الواو من ح٢، وفيها: وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وفي ب و ح١ – صلى الله على سيدنا محمد وآله.

١٦ – في ح١، وح٢: للتعليق.

١٧ – سقط من ح١: وخبريتها.

١٨ – في ح١: إشكالات.

١٩ – شرح النصيحة الكافية، مخطوط بالخزانة الكتّانية، المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ٢٦٠٨ك ص ٤ – ٥ ورقم ٢٥٩٥ ك ص ١٢.

٢٠ – سقط من ح٢: الحمد.

٢١ – ينظر فتح المجيد بكفاية المريد، مخطوط بالخزانة العامة تحت رقم ١٨١٧ د ص ٢ وإتحاف المريد بجوهرة التوحيد، مخطوط تحت رقم ٢٢١٨/٤ د ضمن مجموع من ص ١٣٠ – ٢٩٥، وكتاب هدية المريد بجوهرة التوحيد، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٠١د ص ٣ – ٤.

٢٢ – في ح١: لم.

٢٣ – في ح١: ابتدى.

٢٤ – في ب و ح٢: ولكمالاته.

٢٥ – في ح١: قال علي كرّم الله وجهه.

٢٦ – سقط من ح١: آخر.

٢٧ – ينظر تفسير الجلالين: ٢، وفيه: «(الحمد لله) جملة خبرية قصد بها الثناء على الله بمضمونها على أنه – تعالى – مالك لجميع الحمد من الخلق، أو مستحقّ لأن يحمدوه والله علم على المعبود بحق». والمحلي هو: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، جلال الدين المحلي، الشافعي، أصولي مفسر، اشتغل وبرع في الفنون فقهًا، وكلامًا، وأصولاً، ونحوًا، ومنطقًا وغيرها، من كتبه «تفسير الجلالين» أتمّه الجلال السيوطي، و«البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع»، وتوفي سنة ٨٦٤هـ. شذرات الذهب: ٣٠٣/٧ وما بعدها، والضوء اللامع: ٣٩/٧ وما بعدها، والأعلام: ٢٣٠/٦.

٢٨ – والسبكي هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين السبكي، أبو نصر، من تصانيفه «طبقات الشافعية الكبرى» و«جمع الجوامع»، توفي سنة ٧٧١هـ. شذرات الذهب: ٢٢١/٦، والأعلام: ١١٦/٥، ومعجم المطبوعات العربية: ١٠٠٢/١ وما بعدها.

٢٩ – والكمال بن أبي الشريف هو: كمال الدين أبو المعالي محمد ابن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن أبي علي بن أبي شريف المقدسي، ولد بالقدس، ونشأ بها، وحفظ القرآن وعدة فنون، له مصنفات منها: «الإسعاد بشرح الإرشاد»، و«الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع»، وهي حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي، وتوفي سنة ٩٠٥هـ. معجم المطبوعات العربية: ١٥٦٨/٢.

٣٠ – والعبادي هو: شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، المصري الشافعي، له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، سمّاها «الآيات البيّنات»، وحاشية على مختصر السعد في المعاني والبيان. توفي سنة ٩٩٢هـ، وقيل ٩٩٤هـ. شذرات الذهب: ٤٣٤/٨، والأعلام: ١٨٩/١، وكشف الظنون: ٤٢٣/١.

٣١ – سقط من ب : أو المحمود.

٣٢ – ما بين المعقوفتين من ح١، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٣٣ – في ح١: يستفد.

٣٤ – في ح١: عن ما بحث.

٣٥ – في ح٢: أي.

٣٦ – في ح١: محدود.

٣٧ – سقط من ب وح٢: به.

٣٨ – في ح١: الأريد وهو تحريف.

٣٩ – في ح١: دات.

٤٠ – في ح٢: يقدر.

٤١ – في ح٢: المقام.

٤٢ – سقط من ب: وأما.

٤٣ – في ح٢: ما زاد به، وهو تصحيف.

٤٤ – في ح١: الدات، وهو تصحيف.

٤٥ – جاء في كتاب هدية المريد بجوهرة التوحيد المحفوظة بالخزانة العامة تحت رقم ٦٠١د ص ٤: «والحمد لغةً: هو الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختياري على جهة التعظيم، كان في مقابلة نعمة أم لا، واصطلاحًا: فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا، سواءٌ كان ذلك الفعل اعتقادًا بالجنان، أو قولاً باللسان، أو عملاً بالأركان والأعضاء».

وكذا في مخطوط: «إتحاف المريد بجوهرة التوحيد» رقم ٢٢١٨/٤ ص ١٣٠.

وفي مخطوط: فتح المجيد بكفاية المريد رقم ١٨١٧ د ص ٢: «والحمد لغةً: الثناء بالجميل على الفعل الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل، سواءٌ تعلّق بالفضائل: أي بالدرجات الرفيعة في الفضل أو بالفواضل، أي الأيادي الجسيمة أو الجميلة، والحمد عرفًا: فعلٌ ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعمٌ على الحامد أو غيره». وانظر تفسير البحر المحيط: ١٣٠/١.

٤٦ – في ح١: الجميع.

٤٧ – في ح١: تحصل.

٤٨ – ما بين المعقوفتين زيادة من ح١ يقتضيها السياق.

٤٩ – في ح١: للدهن: وهو تصحيف، والصحيح بالذال المعجمة.

٥٠ – في ح١: التي.

٥١ – نقل النووي عن الواحدي قوله: «الألف واللام في الحمد يحتمل كونها للجنس؛ أي جميع المحامد لله – تعالى – لأنه الموصوف بصفات الكمال في نعوته وأفعاله الحميدة، ويحتمل كونها للعهد؛ أي الحمد لله الذي حمد به نفسه، وحمدته أولياؤه، واللام في لله لام الإضافة، ولها معنيان الملك والاختصاص. تهذيب الأسماء واللغات: ٧٠.

٥٢ – في ح١: ناسب.

٥٣ – واللقاني هو: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين، فاضل متصوف، له كتبٌ منها:

«جوهرة التوحيد»، و«بهجة المحافل»، توفي سنة ١٠٤١هـ. الأعلام للزركلي: ٢١/١، وهدية العارفين: ٣٠/١، واللقاني أيضًا ابنه عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، المتوفى عام ١٠٧٨هـ. الأعلام للزركلي: ١٢٧/٤.

٥٤ – مخطوط محفوظ في الخزانة الكتانية المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٥٩٥ ك ص ١٠ – ١١.

٥٥ – قال ابن جزّي في: التسهيل لعلوم التنزيل ص ٣٣: قولنا (الحمد لله رب العالمين) أفضل عند المحققين من لا إله إلاّ الله لوجهين، أحدهما: ما خرّجه النسائي عن رسول الله ﷺ: (من قال لا إله إلاّ الله كتبت له عشرون حسنة، ومن قال: الحمد لله ربّ العالمين كتبت له ثلاثون حسنة)، وينظر تفسير القرطبي: ١٣٢/١. وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير: ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ حديث رقم ١٦٨٤ وعزاه لأحمد في مسنده، وللحاكم في مستدركه، والضياء عن أبي سعيد وأبي هريرة معًا، حديث صحيح.

٥٦ – في ح٢: التوّاب، وهو تصحيف.

٥٧ – سقط من ح١: الشيخ.

٥٨ – هو: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني من جهة الأم، أبو عبدالله، عالم تلمسان في عصره وصالحها، له تصانيف كثيرة، منها: شرح صحيح البخاري لم يكمله، وعقيدة أهل التوحيد وتسمى العقيدة الكبرى، توفي سنة ٨٩٥هـ. الأعلام للزركلي: ١٥٤/٧، ومعجم المطبوعات العربية: ١٠٥٨/١ وما بعدها.

٥٩ – في ح١: لأن.

٦٠ – سقط من ح١: به.

٦١ – جاء في شرح الحكم العطائية، المسمى بـ: تلخيص الحكم: ٢٦٦ ما نصّه: «من أكرمك إنّما أكرم فيك جميل ستره، فالحمد لمن سترك، ليس الحمد لمن أكرمك»، وصاحب الحكم هو: أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفضل تاج الدين، ابن عطاء الله الإسكندري، متصوّف شاذلي، من العلماء، له تصانيف منها: الحكم العطائية، وتاج العروس في الوصايا والعظات، توفي سنة ٧٠٩هـ. الأعلام: ٢١٣/١.

٦٢ – الأعراف: ١٨٨.

٦٣ – في ب: المعبرة.

٦٤ – النور: ٢١.

٦٥ – وردت هذه الأبيات في كتاب: رابعة العدوية عذراء البصرة البتول: ١٩٣.

ورابعة العدوية هي: رابعة بنت إسماعيل العدوية، أم الخير، مولاة آل عتيك، البصرية، صالحة مشهورة، من أهل البصرة، توفيت سنة ١٣٥هـ. الأعلام: ٣١/٣.

٦٦ – في ب : يقول.

٦٧ – في ح٢: بي، بدلاً من لي، وهو مخالفٌ لما جاء في كتاب رابعة العدوية عذراء البصرة البتول: ١٩٣.

٦٨ – في ح١: وداك – بالدال المهملة – وهو تحريف.

٦٩ – ينظر شرح الصغرى للسنوسي، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٠٣ د ص١.

٧٠ – في ب : مختلفة.

٧١ – قال ابن كثير في تفسيره ٧٨/١: وقال ابن المعتز:

فيا عجبًا كيف يعصى الإله
أم كيف يجحده الجاحد
وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ
تدلّ على أنه الواحد

وقال صاحب: تأملات في سورة البقرة ١٨٥/١: «نسب البيتان في تفسير ابن كثير لابن المعتز، ونسبا في البداية والنهاية لأبي العتاهية، والبيتان بأبي العتاهية ألصق، ولسلوكه في أواخر حياته أقرب».

٧٢ – في ح١: محمد رسول – ﷺ –.

٧٣ – في ح٢: قبور الأولياء.

٧٤ – ما بين المعقوفتين من ح١، يقتضيها السياق.

٧٥ – سقط من ب وح٢: ليس.

٧٦ – في ب، وح١: هذا بعد.

٧٧ – في ح٢: إلى المتعلق.

٧٨ – في ب: بذلا، وفي ح٢: حاصلٌ بذلك.

٧٩ – في ب وح٢: النعمة.

٨٠ – الأنعام : ١.

٨١ – الإسراء : ١١١.

٨٢ – إبراهيم : ٣٩.

٨٣ – المؤمنون : ٢٨.

٨٤ – في ب : لا يلزم أن يكون فرح المحامد بهل، بل.

٨٥ – في ح١: والشكر بها، وفي ح٢: والشكر بهذا.

٨٦ – وأبو عبدالله ابن عباد هو: محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن مالك بن عباد النفزي، أبو عبدالله، المعروف بابن عباد، متصوّف باحث من أهل رندة بالأندلس، له كتبٌ منها الرسائل الكبرى، ومتشابه الآيات، توفي سنة ٧٩٢هـ. الأعلام: ١٩٠/٦.

٨٧ – في ب وح٢: به بدلاً من بالله.

٨٨ – والشيخ زروق هو: أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، أبو العباس، زروق، فقيه محدّث صوفي، من أهل فاس بالمغرب، له تصانيف كثيرة يميل فيها إلى الاختصار مع التحرير، وانفرد بجودة التصنيف في التصوّف من كتبه: شرح مختصر خليل، والنصيحة الكافية فيمن خصّه الله بالعافية، توفي سنة ٨٩٩هـ. انظر شذرات الذهب: ٣٦٣/٧، والأعلام: ١/ ٨٧ – ٨٨.

٨٩ – في ح٢: بليته.

٩٠ – مخطوط بالخزانة الكتانية المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط

تحت رقم ٢٦٠٨ ك ص٤، والمخطوط رقم ٢٥٩٥ ك ص ١١ - ١٢.

٩١ – الكهف: ١، وينظر شرح النصيحة الكافية لابن زكري، مخطوط تحت رقم ٢٥٩٥ ك ص ١٢.

٩٢ – في ح٢: بها.

٩٣ – مخطوط رقم ٢٦٠٨ك ص ٤.

٩٤ – في ح١: إنما بدون واو قبلها.

٩٥ – ما بين المعقوفتين من ح١.

٩٦ – في ح١: محدور بالدال المهملة.

٩٧ – سقط من ب: لأن نسبة الإنشائية، وأما ح٢: فقط سقط منها: لأن نسبة.

٩٨ – في ب وح٢: فرد.

٩٩ – في ح٢: ضرب عمرًا.

١٠٠ – سقط من ح١: حال.

١٠١ – في ح١: أجل.

١٠٢ – هو قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمد بن عبيدالله بن محمد، العلاّمة المحقّق المدقّق، الشافعي، الصوفي، المعروف بالصفوي، نسبةً إلى جده لأمه السيد صفي الدين، وله مؤلفاتٌ منها: شرح مختصر على الكافية، وشرح الفوائد الضيائية في النحو، ورسالة في الحمدلة، توفي عام ٩٥٣هـ. ينظر شذرات الذهب: ٢٩٧/٨، والأعلام: ١٠٨/٥.

١٠٣ – في ح١: عن ما ذكره.

١٠٤ – هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر، الشهير بالعليمي، شيخ عصره في علوم العربية، له حواشٍ كثيرة، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على شرح السنوسي على صغراه، وحاشية على التصريح شرح التوضيح، توفي سنة ١٠٦١هـ. الأعلام: ١٣٠/٨.

١٠٥ – في ح١: ثم هذا الأسلوب مفيدٌ لغيره، فإن قيل لو كان هذا مكتفى...

١٠٦ – في ح١: أبو بكر وأتباعه إلى يوم القيامة لتقديم المسند.

١٠٧ – سقط من ح١: لله.

١٠٨ – في ح١: ونتيجته ذلك، استعين به.

١٠٩ – في ح١: كالتثنية.

١١٠ – في ح٢: أن.

١١١ – في ح١: أفعله.

١١٢ – في ب: إذ لم.

١١٣ – في ح١: كما تترتب على الحسنى يترتب عليها.

١١٤ – في ح١: النسر.

١١٥ – سقط من ح١: إلى غيرها.

١١٦ – في ح١ وبالصبر وحفظه، وبالسمع وحفظه، بل وبكل... أي إن هذه النسخة انفردت بزيادة: وبالسمع وحفظه.

١١٧ – في ح١: درة بالدال المهملة، وهو تصحيف.

١١٨ – في ح١: ذلك.

١١٩ – في ب: الماكول.

١٢٠ – في ح١: تبارك.

١٢١ – في ح١: وتمراتها، بالتاء المثناة.

١٢٢ – في ح١: بعد.

١٢٣ – ما بين المعقوفتين من ح١، وقال ابن عباد: «نعمتان ما خرج موجود عنهما، ولا بدّ لكلّ مكوّن منهما: نعمة الإيجاد ونعمة الإمداد». غيث المواهب العليّة مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم ٨٠٩٣ الورقة ٣٧.

١٢٤ – في ح٢: بها.

١٢٥ – في ح١: تعبد.

١٢٦ – قال الزمخشري في الكشاف: ٦٤/١ وما بعدها: «إنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام، تعلّق العلم بمعلومٍ عظيم الشأن، حقيق بالثناء وغاية الخضوع، والاستعانة في المهمات. فخوطب ذلك المعلوم المتميّز بتلك الصفات، فقيل: إيّاك يا من هذه صفاته تخصّ بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك، ولا نستعينه؛ ليكون الخطاب أدلّ على أن العبادة له لذلك التميّز الذي لا تحقّ العبادة إلاّ به، فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟ قلت: ليجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربهم، وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته».

١٢٧ – في ح٢: الصفة، وفي الكشاف: الصفات العظام.

١٢٨ – في ح٢: خطب، وهو تحريف.

١٢٩ – في ح١ والكشاف: التميز.

١٣٠ – في ح١: تحقّق، وهو مخالف لما في الكشاف.

١٣١ – في ح١: أغرق.

١٣٢ – في ح١: تعليق.

١٣٣ – في ح١: بالعلة.

١٣٤ – في ح١: يصلح.

١٣٥ – الكشاف: ٥٣/١.

١٣٦ – في ب وح٢: فتقول.

١٣٧ – في ح٢: الترتيبية.

١٣٨ – من قوله: مستبعد إلى قوله المبالغة في ساقط من ب وح٢.

١٣٩ – في ح٢: بحصول.

١٤٠ – سقط من ح١. وغفرو، ولعل الصحيح غافر؛ لأنه قال: صح استعمال فاعل فيها كقادر.

١٤١ – الطارق: ٨.

١٤٢ – يس: ٨١.

١٤٣ – فاطر: ١.

١٤٤ – في ح١: عظيم.

١٤٥ – في ح٢: فاحجر.

١٤٦ – المحرر الوجيز: ١/ ٦٣ – ٦٤، والكشاف: ٤١/١.

١٤٧ – في ح١: بعد.

١٤٨ – الفاتحة: ٣ – ٤.

١٤٩ – في ح١ : لغير، ولعلها أصح.

١٥٠ – شرح التسهيل: ١/١١٥ وما بعدها، وابن مالك هو: محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك العلاّمة جمال الدين، أبو عبدالله، الطائي، إمام النحاة وحافظ اللغة، من تصانيفه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والألفية، توفي عام ٦٧٢هـ. بغية الوعاة: ١/١٣٠ وما بعدها، وكشف الظنون: ١/٤٠١.

١٥١ – في ح١: والنكرة.

١٥٢ – في ح١ : كما تعرف بدلاً من: معنى كالمعرف.

١٥٣ – في ح١ : الأفراد.

١٥٤ – الكشاف : ١/٥٦.

١٥٥ – في ب وح٢ : مجمل.

١٥٦ – الإسراء : ٤٤. وفي ح١: بحمدٍ بدلاً من بحمده، وهو تحريف.

١٥٧ – لم نهتدِ إلى هذا الكتاب، وصاحبه.

١٥٨ – في ح١ : لا أسلم.

١٥٩ – في ح١ : النكث بالثاء.

١٦٠ – في ح٢ : بينة.

١٦١ – وهي حاشية على توضيح ابن هشام، لم تكتمل، بلغ فيها إلى المفعول المطلق. ينظر سلوة الأنفاس: ١/١٦٠، وشجرة النور الزكية: ٣٣٥، ونشر المثاني: ٣/٣٣٨.

١٦٢ – في ح١ : وإنه بدلاً من: وهو أنه.

١٦٣ – في ح٢ : مقياس.

١٦٤ – سقط من ب وح٢: في أنت الرجل.

١٦٥ – في ب وح٢ : الأسود.

١٦٦ – في ح١ : في نحو: زيد قمر وغصن وأسد لما فيها من معنى مضيء.

١٦٧ – في ح١ : وشجاع بعد ومعتدل.

١٦٨ – في ح١ :

وفي كـــلِّ شـــيءٍ لـــه آيـــة
تـــدل عـــلـــى أنّـــه الـــواحـــد

١٦٩ – شرح الحكم العطائية للبريفكاني: ١٤٨.

١٧٠ – في ب وح٢ : أظهر كل شيء.

١٧١ – سقط من ب وح٢: وإلى الثانية بقوله.

١٧٢ – سقط من ح١ : كيف يتصور أن يحجبه شيء.

١٧٣ – سقط من ب : الذي أظهر كلّ شيء.

١٧٤ – في ب وح٢ : وهذا بدلاً من وهو.

١٧٥ – في ح١ : يكن.

١٧٦ – جاء في شرح الحكم: ٣٤٦: «أنت مع الأكوان ما لم تشهد المكون، فإذا شهدته كانت الأكوان معك».

١٧٧ – ذكره القرطبي في تفسيره: ١/١٣٩. والجنيد هو: الجنيد ابن محمد بن الجنيد البغدادي، أبو القاسم، صوفي من العلماء بالدين، وهو أول من تكلّم في علم التوحيد وعدّه العلماء شيخ مذهب التصوّف لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنّة، توفي سنة ٢٩٧هـ. شذرات الذهب: ١٠/٢٥٥ وما بعدها، والأعلام: ٢/١٣٧ وما بعدها.

١٧٨ – سقط من ح١ : وفي.

١٧٩ – في ب : لا يليق.

١٨٠ – مريم : ٩٣.

١٨١ – إبراهيم : ٣١.

١٨٢ – في ب وح٢ : إلى أن تقل لهم.

١٨٣ – في ح١ : بالمخالفة.

١٨٤ – في ح١ : واقتدار.

١٨٥ – أخرج مسلم في صحيحه: ٤/٢٠٢٤ عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: (رُبَّ أشعَثَ مدفوعٌ بالأبواب، لو أَقْسَمَ على اللهِ لأَبَرَّهُ).

١٨٦ – في ح١ : التالي.

١٨٧ – ما بين المعقوفتين من ح١ يقتضيها السياق.

١٨٨ – في ح٢ : ويقدَر.

١٨٩ – في ح١ : وهذا.

١٩٠ – ما بين المعقوفتين من ح١.

١٩١ – في ب وح٢: خادمي، وفي ح١: وخدمي.

١٩٢ – الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٢٥ – ١٢٦، والقزويني هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد أبو المعالي، قاضي القضاة، جلال الدين القزويني، وله من التصانيف: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وله إيضاح التلخيص، مات سنة ٧٣٩هـ. بغية الوعاة: ١/ ١٥٦ – ١٥٧.

١٩٣ – في ح١ : للإضافة.

١٩٤ – إبراهيم : ٣١.

١٩٥ – انظر المحرر الوجيز: ٣/٣٣٨ وما بعدها، والبحر المحيط: ٥/٤١٤ وما بعدها، وإرشاد العقل السليم: ٥/٤٦.

١٩٦ – في ح١ : على.

١٩٧ – بدر الدين ابن مالك هو: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، أبو عبدالله، بدر الدين، نحوي، هو ابن ناظم «الألفية» له: شرح الألفية، والمصباح، في المعاني والبيان، توفي سنة ٦٨٦هـ. شذرات الذهب: ٥/٣٩٨، والأعلام: ٧/٢٦٠.

١٩٨ – في ح١ : يقم.

١٩٩ – انظر: إرشاد العقل السليم: ٥/٤٦.

٢٠٠ – الأنعام : ١٥١.

٢٠١ – في ح٢ : قلت.

٢٠٢ – في ب وح٢ : جعل.

٢٠٣ – في ح١ : محدوفًا بالدال المهملة.

٢٠٤ – البحر المحيط: ٥/٤١٤ وما بعدها، وأبو حيّان هو: محمد ابن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان الأندلسي، أثير الدين، أبو حيّان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير

والحديث والتراجم واللغات، من كتبه: البحر المحيط، والنهر، توفي سنة ٧٤٥هـ. شذرات الذهب: ١٤٥/٦، والأعلام: ٢٦/٨.

٢٠٥ – الفرقان :١.

٢٠٦ – سقط من ح١ : ليكون الأية.

٢٠٧ – ٢٠٨ : ما بين الرقمين ساقطٌ من ح٢.

٢٠٩ – في ح١ : اكتسبه.

٢١٠ – في ح٢ : وغير العاقل معاملة العاقل في القِلّة، وهي غير ملائمة، فإن قيل: عولم نصّ في الكثرة وعالمون في القِلّة، وهي غير ملائمة، قلت: محل كون جمع السامة إلخ...

٢١١ – ما بين المعقوفتين من ح١.

٢١٢ – في ب : معاملة العاقل في القِلّة، وهي غير ملائمة، فإن قيل: عوالم نص في الكثرة وعالمون.

٢١٣ – فصّلت : ١١.

٢١٤ – سقط من ح١ : منه.

٢١٥ – تقاييد ابن زكري كثيرة يصعب تتبّعها لمعرفة قوله هذا.

٢١٦ – الديوان: ١٩٨.

٢١٧ – في ديوان حسان: بالضحى.

٢١٨ – ما بين المعقوفتين من ح١.

٢١٩ – في ح١ : تصف.

٢٢٠ – سقط من ب : أخرج.

٢٢١ – في تفسيره: ١٤٦/١، وأورده السيوطي في الدرّ المنثور: ١٣/١ عن ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي العالية. وابن جرير هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، المؤرخ المفسّر الإمام، له: أخبار الرسل والملوك، وجامع البيان في تفسير القرآن، توفي سنة ٣١٠هـ. الأعلام: ٢٩٤/٦.

٢٢٢ – سقط من ح١ : وابن.

٢٢٣ – ابن أبي حاتم هو: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي، أبو محمد، حافظ للحديث من كبارهم، له تصانيف منها: الجرح والتعديل، والتفسير، وعلل الحديث. توفي سنة ٣٢٧هـ. تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣، والأعلام: ٩٩/٤.

٢٢٤ – ما بين الرقمين ساقط من ب وح٢.

٢٢٥ – في ح١: والأرض.

٢٢٦ – سقط من ب: وأخرج.

٢٢٧ – أبو الشيخ هو: عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبّان، الحافظ، أبو محمد الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ ابن حبّان، من تصانيفه: كتاب السنّة، وكتاب العظمة، توفي سنة ٣٦٩هـ. النجوم الزاهرة: ١٣٦/٤، وهدية العارفين: ٤٤٧/١.

٢٢٨ – في ح١: أبو الشيخ أبو نعيم، وما جاء في الأصل وبقية النسخ موافقٌ لما في الدرّ المنثور للسيوطي: ١٣/١، إذ قال: «وأخرج أبو الشيخ وأبو نعيم في الحلية عن وهب، قال: «إن لله – عزّ وجلّ – ثمانية عشر ألف عالم، الدنيا منها عالم واحد»، وأبو نعيم هو: الحافظ أبو نعيم ابن عبدالله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، صاحب «حلية الأولياء» في الحديث. كشف الظنون: ٦٨٩/١، والأعلام: ١٥٠/١.

٢٢٩ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٧٠/٤.

٢٣٠ – في ح١: أخس، ولعله الصواب، إذ جاء في المصباح المنير: ٩٠ خس: «خس: الشيء يخس من بابي ضرب وتعب خساسة: حقر».

٢٣١ – في ح٢: تأدب، وهو تحريف.

٢٣٢ – الذاريات: ٢١، وسقط من ح١: (أفلا تبصرون).

٢٣٣ – في ح٢: أن.

٢٣٤ – في ح١: الفحش وفي ح٢: الوخش، والوخش: الدنيء. انظر المصباح المنير: ٣٣٦ مادة وخش.

٢٣٥ – في ب: وفيه تقوية على الآمال.

٢٣٦ – في ح١: المساوي.

٢٣٧ – في ح٢: تحقيق، وهو تحريف.

٢٣٨ – الشبلي هو: أبو بكر الشبلي دلف بن جحدر، وقيل: جعفر ابن يونس، وقيل: غير ذلك، اشتهر بالصلاح، له شعرٌ جيّد، سلك به مسالك المتصوفة، وصحب الجنيد ومن في عصره، ومات سنة ٣٣٤هـ. النجوم الزاهرة: ٢٨٩/٣، وتاريخ بغداد: ٣٨٩/١٤ وما بعدها، والأعلام: ٣/ ٢٠ – ٢١.

٢٣٩ – في ح٢: بمندل.

٢٤٠ – في ح٢: المندل.

٢٤١ – أضفت التاء لأنّ السياق يقتضيها.

٢٤٢ – في ح٢: وعنلب المندل.

٢٤٣ – في ح١: أيّ شيء.

٢٤٤ – في ح٢: فبرديت.

٢٤٥ – قال السهيلي في التعريف والإعلام: ١٣٣: اسمه عبد الغفار، وسمي نوحًا – فيما ذكروا – لكثرة نوحه على نفسه، وتقصيره في طاعة ربه.

٢٤٦ – في ح١: أي شيء.

٢٤٧ – ما بين المعقوفتين من ح١، وأما الأصل ففيه فراغ يقدر بثلاث كلمات.

٢٤٨ – في ح١: الشيء.

٢٤٩ – الحشر : ٢٣.

٢٥٠ – الحديد : ٣.

٢٥١ – التحريم : ٥.

٢٥٢ – التوبة : ١١٢.

٢٥٣ – غافر : ٣.

٢٥٤ – في ح١: لا ينفع.

٢٥٥ – في ب: على اجتماع الظهور والبطون، والثانية للتصريح باجتماع...إلخ. وفي ح٢: والأولى للتنصيص على اجتماع

الظهور والبطون، والثانية للتصريح باجتماع اجتماعين بين متقابلين.

٢٥٦ – ٢٥٧ : ذكرتهما على الترتيب بخلاف ما جاء في الأصل: إذ قدّم الثالثة على الثانية.

٢٥٨ – في ح٢ : إليه.

٢٥٩ – ما بين المعقوفتين من ح١.

٢٦٠ – طه : ٥.

٢٦١ – التسهيل لعلوم التنزيل: ٣١، وابن جزي هو: محمد بن أحمد ابن محمد بن عبدالله، ابن جزّي الكلبي، أبو القاسم، فقيهٌ من العلماء بالأصول واللغة، من كتبه: القوانين الفقهية، والتسهيل لعلوم التنزيل، توفي سنة ٧٤١هـ. الأعلام: ٦/٢٢١.

٢٦٢ – في ح٢: لسبب صنعه.

٢٦٣ – في ح١: وإيجاده.

٢٦٤ – الكشاف : ١/٤٥.

٢٦٥ – في ح١: فإن قلت فلم.

٢٦٦ – في الكشاف: إلى الأعلى.

٢٦٧ – في ب : لم وهو مخالفٌ لما في الكشاف.

٢٦٨ – في الكشاف : ولطف بدون ما، وقال أبو حيّان في البحر المحيط: ١/١٢٨: ليتناول ما دقّ منها ولطف، واختاره الزمخشري.

٢٦٩ – هذا الحديث أورده أغلب المفسرين بتقديم وتأخير في ألفاظه، منهم الطبري في جامع البيان: ١/ ١٢٧ – ١٢٨، وابن عطية في المحرر الوجيز: ١/٦٤، والزمخشري في الكشّاف: ١/٤١، وأبي السعود في إرشاد العقل السليم: ١/١١. وتعقبه ابن كثير قائلاً: «وهذا غريبٌ جدًّا، وقد يكون صحيحًا إلى ما دون رسول الله ﷺ، وقد يكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات، وذكر أحمد محمد شاكر أن إسناده ضعيف. ينظر جامع البيان: ١/١٢٧ هامش ٢ وص ١٢١هـ ٢ في تعليقه على الحديث: ١٤٠.

٢٧٠ – في ح١: تكررها ومعرفة.

٢٧١ – الحشر : ٢٤.

٢٧٢ – في ح١ : الدات بالدال المهملة، وهو تحريف.

٢٧٣ – ينظر الكشاف: ١/٤١ وما بعدها.

٢٧٤ – في ب وح٢: السكوتي وهو تحريف، وهو أبو علي عمر بن محمد خليل السكوني المغربي، المتوفى سنة ٧١٧هـ، صنّف كتاب التمييز على الكشّاف. كشف الظنون: ٢/١٤٨٢. توجد نسختان منه بالخزانة الحسنية. الأولى تحت رقم ٢٥٩٥ مصابة بتأكل من أطرافها، ولم نتمكن من الاطلاع عليها، والثانية تحت رقم ٨٧٨٠ وهي لا تحتوي إلاّ على مقدمة الكتاب، وموضوعها أصول الدين. فهرس الخزانة الحسنية: ٦/٢٢٧.

٢٧٥ – في ح٢: بما.

٢٧٦ – ما بين الرقمين ساقط من ب وح٢.

٢٧٧ – في ح١: اللحظات وهو تحريف.

٢٧٨ – في ب: الأنفس.

٢٧٩ – في ح١: انفراده.

٢٨٠ – في ح١: وغير مستغل، وسقط من ب وح٢. وغير مستقل، بل مدعم بالمادة كما أفاده: (الرحمن الرحيم).

٢٨١ – لم نهتدِ إلى هذا الحديث.

٢٨٢ – قال ابن عباد في: غيث المواهب العليّة، مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم ٨٠٩٣ الورقة ٣٧: «قال سيدي أبو مدين: الحق – تعالى – مستبد الوجود مستمر، والمادة من عين الوجود، فلو انقطعت المادة انهدّ الوجود». وسيدي أبو مدين هو: شعيب بن الحسن، وقيل: الحسين الأندلسي الزاهد، العارف، شيخ أهل المغرب، وكان من أهل العمل والاجتهاد، منقطع القرين في العبادة والنسك، بعيد الصيت، ونشر الله ذكره، وتخرّج به جماعةٌ من الفضلاء، وانتهى إليه كثيرٌ من العلماء المحققين وفضلاء الصالحين، توفي سنة ٥٩٤هـ. شذرات الذهب: ٤/٢٠٣، والأعلام: ٣/٢٤٤.

٢٨٣ – في ح١: رضي الله عنه ونفعنا به.

٢٨٤ – أضفت قوله تعالى: (ملك) لأن المقام يقتضيها، وهو مراد المؤلف من كلامه، وهو الوارد أيضًا في قوله فيما بعد: «وهذا هو المعنى في قوله: (ملك يوم الدين).

٢٨٥ – ما بين المعقوفتين باستثناء (ملك) من ح١.

٢٨٦ – في ح١: مالك.

٢٨٧ – ينظر لطائف الإشارات: ١/ ٤٧ – ٤٨، والقشيري هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، أبو القاسم، كان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب، والشعر، وعلم التصوّف. من تصانيفه: التفسير الكبير، سمّاه التيسير في علم التفسير، والرسالة القشيرية، والفصول في الأصول، توفي سنة ٤٦٥هـ. معجم المطبوعات العربية: ٢/ ١٥١٣ – ١٥١٤، ومعجم المؤلفين: ٦/٦.

٢٨٨ – آل عمران : ٢٦.

٢٨٩ – في التسهيل: بالمالك لما له.

٢٩٠ – الأنعام : ٧٣.

٢٩١ – في التسهيل: أو مالك مجيء يوم الدين.

٢٩٢ – في التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٣، وانظر تفسير القرطبي: ١/١٤٠.

٢٩٣ – لم نهتد إلى هذا القول في المراجع التي بين أيدينا.

٢٩٤ – ما بين المعقوفتين كلامٌ غير مستقيم المعنى، ولعل صوابه: بين عين.

٢٩٥ – الحج : ٥٦.

٢٩٦ – الانفطار : ١٩.

٢٩٧ – أخرج مسلم في صحيحه: ٤/١٧٦٤ عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: (لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي. كلكم عبيد الله، وكلُّ نسائكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامي وجاريتي، وفتاي وفتاتي).

٢٩٨ – الكشاف: ١/٥٨ وما بعدها بتصرّف.

٢٩٩ – أضفت كلمة: ندحض، بدلاً من الكلمة الواردة في المخطوط، مضحل لعل المعنى يستقيم معها.

٣٠٠ – الفاتحة : ٥.

٣٠١ – ما بين المعقوفتين من ح١، وهو ساقط من بقية النسخ.

٣٠٢ – في ح١: إجزاء.

٣٠٣ – في ح١: بأهله.

٣٠٤ – في ح٢: فإن قيل: العطف، قلت الوجهين، أخوهما أن قوله (إيّاك نعبد) كما سبق محض كلّ من الفعلين بمفعوله.

٣٠٥ – ما بين الرقمين ساقط من ب.

٣٠٦ – في ح١: إجزاء وهو تحريف.

٣٠٧ – في ح١: التحقيق.

٣٠٨ – في ح١: مجو.

٣٠٩ – في ح١: وثانيها.

٣١٠ – في ح١: إن شئت بدون واو.

٣١١ – في ح١: يخاطبه.

٣١٢ – سقط من ح١: الملك.

٣١٣ – ما بين المعقوفتين من ح١.

٣١٤ – آل عمران : ٣٦.

٣١٥ – يوجد فراغ في الأصل بعد في محله قوله، وهذه الآية من ح٢.

٣١٦ – فاطر : ٣٧.

٣١٧ – سقط من ح١: عندهم.

٣١٨ – في ح١: وبيان.

٣١٩ – في ح١: بجميع.

٣٢٠ – في ح٢: يلتفت.

٣٢١ – في ب: عليه، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه: ٣٥٢/١، وابن ماجه في سننه: ٣٧٣/١.

٣٢٢ – في ح١: في ربّ.

٣٢٣ – سقط من ح١، وح٢: له.

٣٢٤ – سقط من ب وح٢: به.

٣٢٥ – في ح١: خط، وهو تحريف.

٣٢٦ – لم نعثر على هذا الحديث.

٣٢٧ – في ح١: يطهر، وهو تحريف.

٣٢٨ – في ح١: كثيرة.

٣٢٩ – في ح١: جيء بدون واو قبلها.

٣٣٠ – في ح١: لكنه.

٣٣١ – في ب: لا تخضع.

٣٣٢ – في ح١: لا حصر بقلوبنا.

٣٣٣ – في ح٢: أكنافنا.

٣٣٤ – في ب وح١، وح٢: درّة من درّاتنا: بالذال المهملة.

٣٣٥ – سقط من ح٢: الحمد.

٣٣٦ – سقط من ب: محمد.

٣٣٧ – لم نهتد إليه.

٣٣٨ – الأنعام : ٩٠.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، برواية قالون.

الأصبهاني : أبو نعيم.

– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

الأنصاري : حسان بن ثابت.

– ديوان حسان بن ثابت، شرح عمر فاروق الطبّاع، دار القلم، بيروت، د.ت.

باجودة : حسن محمد.

– تأملات في سورة البقرة، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

البريفكاني : نور الدين.

– شرح الحكم العطائية، تح. أحمد مصطفى الكزني، الناشر العربي، القاهرة، د.ت.

البغدادي : أحمد بن علي.

– تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت.

البغدادي : إسماعيل باشا.

– إيضاح المكنون، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

– هدية العارفين، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

ابن تغري بردي : يوسف.

– النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

ابن جزي : محمد بن أحمد.

– التسهيل لعلوم التنزيل، الدار العربية للكتاب، د.ت.

ابن الحجاج : مسلم.

– الجامع الصحيح، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

أبو حيّان.

– البحر المحيط، تح. عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

خليفة : حاجي.

– كشف الظنون، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

الذهبي.

– تذكرة الحفاظ، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

الزركلي : خير الدين.

– الأعلام، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت.

ابن زكري :

– تقييد على سورة الإخلاص، تح. عبدالله محمد النقراط، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع١٣، طرابلس – ليبيا، ١٩٩٦م.

– تقييد على قوله تعالى: إنا جعلنا ما على الأرض زينةً لها، تح. عبدالله محمد النقراط، مجلة المناهج س٢١/ شعبان ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

- شرح النصيحة الكافية، مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، رقم ٢٥٩٥ك/ ٢٦٠٨ك.

الزمخشري.

- الكشاف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

السخاوي : شمس الدين.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

سركيس : يوسف إليان.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، د.ت.

أبو السعود.

- إرشاد العقل السليم، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

السنوسي :

- شرح العقيدة الصغرى، مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، رقم ٦٠٣د.

السهيلي : عبد الرحمن.

- التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من أسماء الأعلام، تح . عبدالله محمد النقراط، ط١، منشورات كلية الدعوة، طرابلس - ليبيا، ١٤٠١هـ = ١٩٩٢م.

السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- تفسير الجلالين، تح. مصطفى الحديدي الطير، مكتبة مصر، القاهرة.
- الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعارف، بيروت، د.ت.

الطبري : محمد بن جرير.

- جامع البيان عن تأويل القرآن، تح. محمود شاكر، وأحمد شاكر، دار المعارف بمصر، د.ت.

ابن عطية : عبد الحق بن عطية.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح. عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

ابن العماد.

- شذرات الذهب، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، د.ت.

القادري : محمد بن الطيب.

- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تح. محمد حجي، وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

القرطبي :

- الجامع لأحكام القرآن، ط٢، دار الشام للتراث، بيروت.

القزويني.

- الإيضاح في علوم البلاغة، شرح محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٩م.

القشيري.

- لطائف الإشارات، تح. إبراهيم بسيوني، ط٢، مركز تحقيق التراث، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

قنديل : عبد المنعم.

- رابعة العدوية عذراء البصرة البتول، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، د.ت.

الكتاني : محمد بن جعفر.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس.

ابن كثير.

- تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

كحالة : عمر رضا.

- معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

اللقاني : عبد السلام بن إبراهيم.

- إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، رقم ٢٢١٨د/٤.
- فتح المجيد بكفاية المريد، مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، رقم ١٨١٧د.
- هدية المريد بجوهرة التوحيد، مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، رقم ٦٠١د.

ابن ماجة.

- سنن ابن ماجة، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

ابن مالك : محمد بن عبد الله.

- شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

مخلوف : محمد.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت.

النفربي : محمد بن عبّاد.

- غث المواهب العلية بشرح الحكم العطائية، مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم ٨٠٩٣.

النووي : يحيى بن شرف.

- تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.